

# البدر اللامع

﴿ في نظم جمع الجوامع ﴾

~~~~~

« للعالم النحوي الاصولي »

﴿ سيدي علي الاشمونى ﴾

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه آمين

—————

الطبعة الاولى

( على نفقة حضرة الفاضل )

﴿ الشيخ عبد الله بن عبد العزيز ﴾

—————

سنة ١٣٣٢ هـ

~~~~~

منشأة السيفاء بجوار مكتبة جابر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول ذوالتقصير ألا شمتوني علي  
وأفضل الصلاة والسلام  
وآله أهل السنا ولُمته  
وبعد فاعلم عظيم النفع  
وقد تسامت رتبة الاصلين  
هذا ومن أحسن ما قد جمعا  
في حُسن ترصيف مَتِينِ السَّبَكِ  
فاخترت أن أنظمه في رَجَزٍ  
قصداً الي تسهيله بالنظم  
لأنَّ طبع المرء مجبولٌ علي  
أمنحه من غُرَرِ الفَوَائِدِ  
مميّزا ما زدته بقلتُ  
ورُبما اغير التعبير  
الحمد لله المهيمن العلي  
علي النبي أحمد التهامي  
الناقلين شرعه لامته  
لا سيما نفع علوم الشرع  
فيها بنفع عمّ في الدارين  
مقاصد العالمين في سفرهما  
جمع الجوامع لنجل السبكي  
مستعذب الالفاظ سهل موجز  
علي الفتى الطالب حفظ العلم  
قبول ما بالانسجام قد حلا  
زوائد كالدرر الفرائد  
وربما تميزه أهملات  
لأجل شئ يقتضي التعبير

والأصل من مقدمات قادمة  
وربنا أسأل أن ينفع به  
وأن يمن بالرضى والرحمة  
لى وللأصل وكل الامه

### \* الكلام فى المقدمات \*

مجموع طرق الفقه الاجمالية  
عارفها وطرق الاستفادة  
هو الأصول قلت حدتين فى  
وشيخنا ذا حيث تين ضمنا  
والفقه باعتبار فن الفرع  
لأحمد الفرعية التحصيلي  
والحكم فى الشرع خطاب الرؤف<sup>(١)</sup>  
بالاقتضاء أو بتخير فلا  
والحسن والقبح بمعنى ما يرى  
وصفة الكمال والنقص أنسب  
شرعا لمدح أو لذم عاجلا  
فذا أنسب للشرع لا للعقل  
والشكر للمنعم بالشرع لزم

فن أصول الفقه لاعرفان تى  
منها وحال المستفيد عادة  
حد الأصول حده لم يوف  
حد الأصول وبه عن ذا غنى  
علم بالاحكام التى للشرع  
ذا العلم من دليلها التفصيلي  
علق بالفعل من المكلف  
حكم سوى لله جل وعلا  
ملائمًا للطبع أو منافرا  
للعقل أمّا ما بمعنى الموجب  
ولثواب أو عقاب آجلا  
فخالفن معتزلى الأصل  
لا العقل قيل الشرع لاحكم يلزم

(١). رؤف على فعل لغة فى الرؤف

فلا مرُ موقوف الى أن يُجلى  
فان نفى فثالث لهم وقِف  
فلم يكلف غافل ومُلجأ  
وهكذا المكره في الصحيح  
فالائم للقاتل من اِشاره  
قلت جواز أنه يكلف  
والأمر بالمعدوم قد تعلّق  
ثم إن اقتضى الخطابُ الفعلَ مع  
أو تركه بالجزم فالتحريمُ  
إن خصّ بالنهي فكرهٌ أولاً  
وان أتى مخيراً فهو بُعد  
شرطاً صحيحاً فاسداً ذا منْع  
وحدٌ كل واحدٍ منها عُرِف  
وعن أبي حنيفة الخلاف  
لسنة ومستحب ندب  
والخلف لفظي وبالشروع ما  
وانما يلزم في الحجج به  
والسبب الذي يضاف الحكم له  
من حيث ذا معرف أو غيره  
وحكم المعتزلون العقلاً  
فباباحة وحظر ما اعترف  
ورأى من أجاز هذا خطأ  
ولو على القتل بلا مُبيح  
بقاء نفسه لدى إجباره  
أقوى اليه رجع المصنف  
معنى وخلف ذى اعتزال طرّقا  
جزم فإيجابٌ والآ ندب ضع  
أو دون جزم فله تقسيم  
فهو المسمّى بخلاف الأولى  
حينئذ اباحة وان ورد  
أوسيا فذا خطاب الوضع  
وعندنا الواجب للفرض ردف  
وعُدّ لفظيا والارتداف  
تطوع بخلف بعض الصّخب  
يلزمه النعمان قسراً ألزما  
لأنه كفرضه في الشبه  
لنسبة التعلق المتصلة  
والشرط في التخصيص يأتي ذكره

والمانع الوصف الوجودي صِف  
 نقيض 'حكم الشيء' كالأبوة  
 وفاق 'ذی الوجهین وجه الشرع'  
 كون القضاء بعده لا يفتقر  
 وقد به اجزاؤها أي قد قضى  
 وخصص الاجزاء بالمطلوب  
 قابلها البطلان ذارديفه  
 ثم الاداء فعل 'بعض قيل بل'  
 قبل الخروج والمؤدّي ما فعل  
 مقدّرا بالشرع قدرا مطلقا  
 أي فعل كل قيل به، نبي ما اتقضى  
 لفعله ما يقتضيه مسجلا  
 والفعل ثانيا اذا اعاده  
 وقيل عذر فصلاة كررا  
 فهو الموافق لما الفقه جرى  
 سهلاً لمعذر مع قيام السبب  
 كأكل ميت لا اضطرار قصر  
 في حيث لا يجهد صوم واجبا  
 خلاف الاولى قلت للنهيين  
 بالظاهر المنضبط المعرف  
 لدى القصاص ثم حدّ الصحة  
 وقيل ان عبادة فالمرعي  
 بصحة العقد ترتب الأثر  
 عبادة وقيل اسقاط القضاء  
 وقيل بالواجب لا المندوب  
 وهو الفساد لا أبا حنيفة  
 كل الذي وقت جوازه دخل  
 والوقت حدّ بالزمان اللّذ جعل  
 ثم القضاء ضدّ اداء سبقا  
 وقت له تداركا لما مضى  
 مقضيه هو الذي قد فعلا  
 فقيل ان خلال اعاده  
 معادة قلت المؤخّر أنصرا  
 عليه ثم الحكم ان تغيرا  
 للحكم الاصلی رخصة يلقب  
 مراحل والسلم فطر السفر  
 ومستحبا أو مباحا آيا  
 لا تلفها كغاصب الخفين

وغسل خف ماسح والآ  
 بأنه ما يمكن التوصل  
 فيه لمطلوب يرام تخبرى  
 لسلف لنا قليل مكنسب  
 وحدنا المطرد المنعكس  
 قيل الكلام أزلا قد منعا  
 والنظر الفكر الذى يؤدى  
 وسم إدراكا خلا عن حكم  
 جازمه الذى أبا التغيرا  
 هو اعتقاد صح حيث طابقا  
 وما سوى الجازم فهو ظن  
 لانه راجح أو مرجوح  
 والعلم قد قال الامام حده  
 بخكم ذهن جازم مطابق  
 تعريفه لانه ضرورى  
 فالراى الامساك لعسر الفهم  
 لم يتفاوت وتفاوت الطرق  
 والجهل حد بانتفا العلم بما  
 رقى بل تصور الشىء على  
 عزيزة ثم الدليل قد جلا  
 بالنظر الصحيح حين يعمل  
 والخلف فى العلم عقيب النظر  
 وقيل لا قلت والاول أحب  
 والجامع المانع وهو أنفس  
 اسم الخطاب قيل أو تنوعا  
 لعلم أو ظن يجزم الحد  
 تصورا تصديقه بالحكم  
 علم وما قد يقبل التغيرا  
 وفاسد ان لم يكن مطابقا  
 وهم وشك قد حواه الذهن  
 أو ذو تساوى فازع ما يلوح  
 أمر ضرورى وقيل حده  
 لموجب وقيل غير لائق  
 أبو المعالى عسر التصويرى  
 قال المحققون جزم العلم  
 من كثرة الذى به قد اعتلق  
 يقصد أى من شأنه أن يعلم  
 خلاف هيئة عليه حصلا

والسهو عن معلومنا الذهولُ قلت وفي نسياننا يزولُ

﴿مسئلة﴾

الحسنُ المأذون فيه واجبا ومستجبا ومباحا آيا  
 قيل كذا فعل سوى المكف بما نهى عنه القبيح عرف  
 فداخل في ذا خلاف الاولى قال امام الحرمين قولا  
 لا يوصف المكروه بالقبيح كلاً ولا بالحسن الملبح

﴿مسئلة﴾

ما جاز أن يترك ليس واجبا وجلُّ أهل الفقه مال ذاهبا  
 الى وجوب الصوم حال العذر على مريض حائض ذي سفر  
 وقيل هذا دون الاولين قال الامام أحد الشهرين  
 عليه واللفظ مرددُ الخلاف ثم هل المندوب مأمور بخلاف  
 وفي الاصح لم يكن مكلفا بفعله كذا المباح قد وفا  
 من أجل هذا كان تكليف الوري الزامهم ما فيه كلفة ترى  
 لا طلب المذكور خلف ما جنح الباقلاني له ثم الاصح  
 أن المباح ليس جنس ما يجب وأنه من حيث هو ما طلب  
 والخلف لفظي فان المرعي وصف الاباحة بحكم شرعي  
 فانه نسخ الوجوب اذ يجي يبق الجواز يعني انتفاء الحرج  
 وقيل يبق بعده الاباحة وقيل الاستحباب للرجاحه

قلت رأى الحجة انه قلب لما عليه كان قبل أن يجب

﴿مسئلة﴾

الامر بالواحد من أشياء قد أوجب فردا لا بعينه فقد  
وقيل كلاً بواحد يحط وقيل بالعين وبالغير سقط  
وقيل ما يختاره المطالب فان أتى بالكل قيل الواجب  
أفضلها وان بترك الكل آل ف قيل إنه على أدنى الخصال  
تحريم فرد لا بعينه عقل جوازه خلفاً لرأى المعتزل  
والتخير ترى ذى تفرغه وقيل لم ترد بذلك اللفه

﴿مسئلة﴾

فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من فاعل مما يوجد  
وظنه الاستاذ والجويني ونجمله يفضل فرض العين  
وهو على البعض كما الامام سام لا الكل خلف الجل والشيخ الامام  
ومهم ذا البعض فى المختار وقيل بل معين للبارى  
وقيل من قام به وقد وضع تعيينه عند الشروع فى الاصح  
قلت الاصح أن ذا لا يطرد سنة ذى كفرضا فيما عهد

﴿مسئلة﴾

جميع وقت ظهرنا جوازا ونحوه وقت أداء جازا  
وليس واجبا على المؤخر عزم امثال ذان رأى الا كثر



قلت وقد صحح فيه النووي وجوب ذا العزم اذاً فهو القوي  
وقيل الاول وقيل الآخر وما على هذين ينهى ظاهر  
والحنفي ما به الادا اتصل منه والا آخر له احتمال  
لكن لدى تقديم الكرخي بقا تكليفه لا آخر الوقت انتقا  
فان يزل يعد فعلا ما فعل قلت أبو اسحاق عنه قد نقل  
اطلاقه كحزبه لكن على ما هنا اطلاقه قد حملا  
ومن يؤخر مع ظن الموت عص فان يعيش ويوف فالجمهور نص  
على الاداء لا القضا كالقاضين أعنى أبا بكر مع القاضى حسين  
ومع ظنه البقا الصحيح لا يعصى خلاف ما كحج مهلا

### ﴿مسئلة﴾

ما لا يتم واجب قد أطلقا الا به المقدور أوجب مطلقا  
كالا كثيرين ثالث الشقاق إن سبياً كالنار للاحراق  
أبو المعالي شرطه الشرعيا لا ما يرى عقلياً أو عادياً  
فترك ما حرّم لو تعذرا الا يترك الغير واجبا يرى  
أو تختلط عرس بغيرها فتين حرم كنسي طالق من زوجتين

### ﴿مسئلة﴾

مطلق أمر كرهاً ما تناولا خلاف رأى الحنفى فحاولا  
بطل صلاة الزمن المكروه ولو ترى كراهة التنزيه

أما الذي توحيد به بالذات  
 في نحو منصوب فقال المعظم  
 وقيل بل يثاب والقاضي ذهب  
 ثم وأحمد فنهاهما معا  
 آت بواجب خلافا لأبي  
 قال إمام الحرمين مرتبك  
 مع انقطاع جمل تكليف وضيق  
 وساقط على جريح أن حصل  
 قيل البقا وقيل في انتقال  
 لا حكم فيه موضح الاشكال  
 بجهتين جاء كالصلاة  
 فيه تصحح والثواب يُحزم  
 والفخر للبطل ويسقط الطلب  
 وخارج من أرض غصب مقاما  
 هاشم القائل بل بما أبي  
 في ورطة العصيان يعني مشتبك  
 من مانع النهي وذامعني دقيق  
 مكث يمت وكفوه أن انتقل  
 مخير قال أبو المعالي  
 يُلغى وقد توقف الغزالي

### ﴿مسئلة﴾

وجوزوا التكليف بالحال  
 وابن دقيق العيد والشيوخ أبو  
 للاعتزال غير ما قد امتنع  
 والآمدى وأهل الاعتزال من  
 وابن الجويني كونه قصدا طلب  
 والمذهب الحق وقوع الممتنع  
 أي مطلقا ومنع الغزالي  
 حامد والاكثر ممن ينسب  
 لعلمه جل بأن ليس يقع  
 بغداد ما للذات منعه زكن  
 أي لا ورود نفس صيغة الطلب  
 بالغير لا للذات فامنع ما منع

### ﴿مسئلة﴾

حصول شرط الشيء شرعا ما اشترط  
 في صحة التكليف جل من ضبط

في الكافرين كلّفوا الفروعاً مفروضة وصحّحوا الوقوعاً  
 خلفنا لرأى الاسفرائيني أبي حامد والاكثر من منتسب  
 للحنفي مطلقاً والجاعل ذا في الاوامر فقط والقائل  
 في ذي ارتداد دون الاصل يلقي وخصص الشيخ الامام الخلفا  
 فيما جرى خطاب تكليف وما اليه من خطاب وضع اتقى  
 لا في الجنائيات ولا الاتلاف وأثر العقود وهو الواقى

﴿مسئلة﴾

لم يك تكليف سوى بفعل فعندنا في نحو لا تصل  
 بالكف كلف أى بالانتهاء وفاق ما الشيخ الامام رانى  
 وقيل فعل الضد قوم كلفا بعدم الصلاة أى بالانتفا  
 وقيل قصد الترك فيه يشترط قلت نعم ليس أجزء فقط  
 والامر عند الجزم للفعل سرى تعلقاً من قبل أن يباشراً  
 بعد دخول وقته الزاما وقبل أن يدخل ذا اعلاما  
 ويستمر حالة المباشرة في مذهب الاكثر من باشرة  
 قال امام الحرمين ينقطع وهو فيه للغزالي تبع  
 وقال قوم لم يكن تعلقاً الا لديها وهو قول حقيقاً  
 فاللوم قبلها على التلبس بكفه المنهى فافهم وقس

﴿مسئلة﴾

يصح تكليف وائر طلبه يُعلم في الصحيح المأمور به

مع علم أمر كذا الذي أمر في الأظهر انتفاء شرط اعتبار  
 لصحة الإيقاع عند وقته كضم غداً مع علم سبق موته  
 على غداً خلفاً لذي اعتزال وابن الجويني أبي المعالي  
 قلت على مقابل الأظهر قد جرى اتفاقهم فقطعاً يعتقد  
 ومع جهل أمر بالاتفا فباتفاق أنه قد كلفا

﴿ خاتمة ﴾

الحكم قد يعلق بالذي اتصل به على الترتيب أو على البديل  
 فيحرم الجمع لدي الحالين أو يباح أو يسن فأرجع ما رجوا

﴿ الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال ﴾

كتابنا القرآن والمعنى هنا تكلم من ربنا نبينا  
 طه للاعجاز ببعضه وله تعبداً تتلوا ومنه البسملة  
 أول كل سورة لا التوبة على الصحيح اذ أتت مكتوبة  
 لا ما بآحاد أتى على الأصح قلت ووجه هذا الخلاف ما أوضح  
 اذ إنما الخلاف في الحجية والسبع عن تواتر مروية  
 وقيل إلا ما الاداء ناله كالمدة والتخفيف والامالة  
 قال أبو شامة والذوقاً فيه من الالفاظ خلف القرآن  
 وبالشدوذ لم يجران يُقرا وذا الصحيح ما تبعدى العشرة  
 خلاف ما للشيخ الامام اعتقداً والبغوى وقيل ما السبع عدا

أما سلوك مسلك الأحاد به فهو الصحيح لوجود نسبة  
وامنع ورود مهمل في السنة وفي الكتاب مكذب الحشوية  
وما به يعني سوى ما أنباء بلا دليل مكذباً للرجته  
هل البيان واجب في مجمل ثالثها الاصح ان للعمل  
والحق انه دليل النقل قد يجدى اليقين بقرائن انعقد

### \* المنطوق والمفهوم \*

منطوقنا معنى عليه اللفظ دل في موضع النطق فنص إن بذل  
معنى سواء فيه ان يلوحا وظاهر ان يحتمل مرجوحا  
ما جزء معناه بجزئه بدا مركبا سمة وما لا مفردا  
إفادة اللفظ لمعنى طابقه في وضعه دلالة المطابقة  
وجزئه تضمننا يُسام واللازم الذهني له التزام  
وذين للعقل اتسبن والسابقة لفظية لكونها المطابقة  
ان صدق منطوق أو الصبح اقتضى اضرار شئ فدلالة اقتضا  
وحيث لم تقتضه (١) العبارة ما لم يكن قعده فذى اشاره  
مفهوما لا فيه ذا إن واقفه في حكمه المنطوق فالواقفه  
فخوى الخطاب حيث أولى واذا ساوى فلحن (٢) قيل لا يرى كذا (٣)  
قلت وذا الاكثرين يُبنى والخلف في تسمية وأما  
في الاحتجاج فالوفاق قد زعوا فالشافعي والامامان رأوا

(١) أي محل النطق (٢) لحن الخطاب (٣) مساو

أن دلالة لذا قيسيه<sup>(١)</sup> وقيل لا بل انها لفظيه  
 فالجعة<sup>(٢)</sup> السياق والقرائن<sup>(٣)</sup> تفهنا والآمدى يقارن  
 وهي<sup>(٤)</sup> مجازا طلق الأخص في أعمه وقيل نقل العرفي<sup>(٥)</sup>  
 وان يخالفه فذا المخالفه وشرطه الذى استمر إليه  
 ماترك المسكوت من كالهائب<sup>(٦)</sup> ولا جرى المذكور مجرى الغالب  
 وقد نفي الثاني أبو المعالي<sup>(٧)</sup> أو جله<sup>(٨)</sup> بحكمه أو غيره  
 والمقتضى المذكور لا يمنع من بل قيل معروض المزيده عمه  
 جا<sup>(٩)</sup> صفة كالغنم اللت قيدت بلفظ سوم قدمت أو أخرت  
 لائحو في السائم حسب في الاصح قلت وعندي كونه<sup>(١٠)</sup> منها أصح  
 ثم هل المنفى معلوف<sup>(١١)</sup> الغنم أو مطلق المعروف من كل النعم  
 قلت الامام<sup>(١٢)</sup> أول القولين قد رجحه وغيره فليعتمد  
 وعلة ظرف<sup>(١٣)</sup> وحال<sup>(١٤)</sup> وعدد<sup>(١٥)</sup> منها وشرط غاية حصرا عقد  
 الا انما فصل الضمير خبرا تقديم معمول واعلى ما جرى

- (١) أى قياسيه (٢) يعنى الغزالي (٣) أى دلالة (٤) حقيقة عرفية  
 (٥) أى من مثل الخائف (٦) يعنى امام الحرمين (٧) أى الخطاب  
 (٨) أى فى الحكم (٩) أى مفهوم المخالفة (١٠) أى نحو فى السائمة  
 زكاة (١١) وهو غير السائمة (١٢) يعنى الرازي

من المخالفة مفهومٌ يلي إلا كما في لافقى إلا على  
ثم الذى قد قيل منطوق (١) على ما سيجي بيانه مفصلاً

### ﴿مسئلة﴾

مفهومٌ خلف حجةً إلا اللقب  
وقيل معنى لقباً (٢) رأى ينى  
فابن خويزمنداد عدّ قائله (٣)  
وأنكر النعمان كلاً مسجلاً (٤)  
وأنكر الشيخ الامام (٥) غير ما  
فابن الجوينى صفة ما ناسبت  
قلت وفى حجية الموافقه  
أى لغة وقيل للشرع انتسب  
بالحجة الدقاق ثم الصير فى  
وفرقه أيضاً من الحنابله  
وقوم الخبر حسب عطلا  
به لسان الشرع قد تكلم  
طوائف العدد حسب أنكرت  
أبدى الانام كلهم موافقه

### ﴿مسئلة﴾

قد قيل فى الغاية منطوقٌ علاً  
فصفة قد ناسبت ذا المدد  
فعدد فسبق معمول لخاص  
وخالف ابن الحاجب البيان  
والاختصاص الحصر والشيخ الامام  
والحق مفهوم له الشرط تلاً  
فمطلق الصفة غير العدد  
قول البياني يفيد الاختصاص  
وبعد الشيخ أبو حيان  
يقول ليس الحصر بل نوع اهتمام

(١) بالاشارة (٢) أى اسم جامد علم أو اسم جنس (٣) أى قال  
حجية مفهوم اللقب (٤) أى انشاء أو خبراً (٥) والد صاحب الأصل

﴿مسئلة﴾

الآمدى وأبو حيان لا يفيد حصراً إنما أى مسجلاً  
 وحجة فالكيا والرازي وشيخنا الامام والشيرازي  
 تفيده فهما وقيل نطقا قلت أراد ذا المقال النطقا  
 هنا (١) وفي الغاية بالاشارة (٢) فقد بدا أنهما من داره (٣)  
 كأنما جرى أنما بالفتح فرع عن المكسور فى الاصح  
 ومن هنا ادعى الزمخشري أن هذى تفيد الحصر قلت ذاحسن

﴿مسئلة﴾

من جملة الالطاف احداث اللغة لما الضمير قد حوى مبالغه  
 أقوى من المثال والاشاره افادة وأيسر العبارة  
 وتلك ألفاظ المعانى عرفت نقلاً تواتراً وآحاداً وفت  
 وباكتساب عقلاً من نقل لا بمجرد اطلاع العقل  
 مدلوله نفس اللفظ إما معنى جزئى أو كلى أو فى مبنى  
 للفظ لفظ مفرد مستعمل ككلمة لنحو من أو مهمل  
 كمثل أقسام حروف المعجم مركب وذا لذيك اقسام  
 والوضع جعل اللفظ يعطى المعنى وشرط عباد به لا بمعنى

(١) أى فى انما (٢) أى ولو كان المنطوق بالاشارة (٣) أى من  
 دائرة المنطوق لا المفهوم



إذ عنده لا بد من مناسبة في اللفظ للمعنى الذي قد صاحبه  
 فقليل يعني أن هذى الحاملة على حصول الوضع للمشاكله (١)  
 وقيل يعني أنها تكفيه في إعطاء معناه عن الوضع وفي  
 قلت الصحيح منهما إذا الثاني حكاه عن عباد الاصفهاني  
 فاللفظ الخارجى لا للذهنى بوضع خلفاً لامام الفن  
 وشيخنا الامام بل للمعنى من حيث هو من غير أن يعنى  
 ولم يكن لكل معنى معتبر لفظ نعم لكل ما (٢) له افتقر  
 والمحكم المتضح المعنى قل بعلم ما تشابه اختص العلى  
 عليه بعض الاصفيا قد يطلع الفخر لفظ شاع ليس بوضع  
 لما خفي من المعاني الآ على الخواص الراجحين عقلا  
 كمثبتى الحال تقول الحركة معنى عرى الجسم اقتضى تحرُّكه

﴿مسئلة﴾

قال ابن فورك وجهه ورالسلف ان اللغات ذات توقيف سلف  
 علمها الله بوحى أو خلق ذا الصوت أو علم ضروري رزق  
 قلت كقول شيخنا المحلى الظاهر الاول عند العقل  
 للاشعري التوقيف أيضا ينسب وأكثر المعتزلين يذهب  
 لكونها ذات اصطلاح عرفت بنحو ما أطفأنا تعرفت  
 من الإشارة مع القرآن قال أبو اسحاق الاسفرائنى

(١) أى للمعاني المناسبة (٢) أى معنى

ما احتيج في التعريف توقفي وما إليه لم يُحتج فيحتملها (١)  
 وقيل عكسه وقد توقفا جم علا والمصطفى أن يُوقفا  
 فيه عن القطع وأن الأولاً أعني به التوقيف مضمون العلا

﴿مسئلة﴾

الباقلاني وأبو المعالي والآمدی وكذا الغزالي  
 لا تثبت اللغة بالقياس وخالف القوم أبو العباس  
 نجل سريج ثمة الشيرازي وابن أبي هريرة والرازي  
 وقيل تثبت الحقيقة فقط ولغة القياس تغني من ضبط  
 عن قوله محل ذا الخلاف ما لم ير الاستقرار فيه عمما

﴿مسئلة﴾

اللفظ والمعنى ان اتحد كل فان أبي الشرك تصورا فقل  
 للفظ جزئي والآخر كلي فتواط ما استوى في الكل  
 مشكك لدى تفاوت وان تعددا فتباين يعن  
 فان يك المعنى هو الذي اتحد لا اللفظ فهو مترادف بعد  
 وعكسه ان كان في الشئيين حقيقة مشترك كالعين  
 أولا فذا (٣) في ذا (٤) حقيقة ورد وذا (٥) مجازا مثل معني الأسد  
 والعلم اسم لمعين وضع لم يتناول غيره أي لم يشع  
 فان يرى التعيين خارجيا فالشخص قل والجنس فه ذهنيّا

(١) أي التوقيف والاصطلاح (٣) لفظ (٤) معنى أصل (٥) معنى ثاني

وان لماهيته من حيث هي يوضع فباسم الجنس حقاسمه

﴿مسئلة﴾

الاشتقاق ردّ لفظ جازا معنى الى لفظ ولو مجازا  
لنسبة بينهما في المعنى وفى الاصول من حروف المبنى  
وعنده لا بدّ من تغيير فى لفظ ما اشتق ولو تقدىرى  
وجاء مختصاً وذا اطراد كلفظي القارورة وعادى (١)  
من لم يقم وصف به ما اشتق له من لفظه اسمٌ خالف المعتزله  
ومن بنائهم مقال الكلى ان الخليل ذابح للنجل  
وهو ابنه اسماعيل في ماصححا مع اختلاف بينهم هل ذبحا  
فان يقم ذو اسم فالاشتقاق ضع حتما وفيما ليس ذا اسم امتنع  
واشترط الجدل لكون المبنى حقيقة بقاء أصل المعنى  
ان يك ممكن البقا وان لم فآخر الاجزاء كالمسكلم (٢)  
والثالث الوقف ومن هنا قل حقيقة في الحال اسم الفاعل  
معنى به حال التلبس فقد لا النطق خلف ما القرافي اعتقد  
وقيل ان على المحل دخلا وصف وجودي ينافي (٣) الا ولا  
لم بسم بالاول بالاجماع قلت وذا الواقع في الشيع  
فالفخر مع أتباعه له استند وقد نحاه الآمدي فليعتمد  
وليس في المشتق اشعار عرف به خصوصية ذات انصف

(١) أي اسم الفاعل (٢) أي حال التلبس (٣) أي يناقض

## \* مسألة \*

وقوع ذي ترادف تحققا      ثعلب وابن فارس لا مطلقا  
والفخر لا الاسما التي تعود      للشرع ثم الحد والمحدود  
ونحو لفظ حسن مع بسن      عن الترادف عريا في الاحسن  
والحق ذا التابع يعطى تقويه      والردف عن ردف بنى للتسويه  
ان لم يكن تعبد باللفظ تم      وخالف الرازي بمنع منه عم  
وصاحب المنهاج<sup>(١)</sup> والهندي معا      فيما اذا من لعتين وقعا

## \* مسألة \*

واقع المشترك البلغي لا      وثعلب والابهرى مسجلا  
وخص قوم بالقران المنعا      وقيل والحديث أيضا جمعا  
وقيل واجب وقيل ممتنع      والفخر بل بين التقيضين منع

## \* مسألة \*

اطلاقه في معنيه جازا      معا يصح لغة مجازا  
والشافعي والقاضي والمعتزل      حقيقة رأوه زاد الاول<sup>(٢)</sup>  
وظاهر في ذين حيث عدما      قرينة فليحملن عليهما  
والباقلاني جاء عنه محمل      لكن عليهما احتياطا يحمل  
قال أبو الحسين والغزالي      يصح أن يراد في المقال

(١) منهاج الوصول في الاصول (٢) شافعي

لا تنة في لغة وقيل بل في النفي لا الاثبات جازا العمل  
 وجمع هذا باعتبار معنيه أكثرهم إن ساغ مبنى عليه  
 وفي المجاز والحقيقة الخلاف خلقا لما للباقلاني من خلاف  
 ومن هنا نحو افعلوا الخير شمل ندبا وواجبا وقيل ذا يحمل  
 وقيل للقدر الذي يجوز ان يشتركا وهكذا المجازان

### \*(مسئلة)\*

حقيقة لفظ بوضع أول مستعمل الى ثلاث فصل  
 للغة عرفاء وشرع تنى ووقع الاولتان جزما  
 قوم لغوا شرعية امكانها وابن القشير والقاضى بل وجدانها  
 وقال قوم وقعت ذى مسجلا وفرقة نعم سوى الايمان لا  
 للامدى توقف قد وقعا واختار وفقا للامامين معا  
 ولفى الحاجب والشيرازى وقوع فرعية الامتياز  
 أى دون دينيته والشرعى ما<sup>(١)</sup> لم يند سماه غير الشرعى  
 وهو على المباح والمندوب يطلق قلت مثل ذى الوجوب  
 مجاز اللفظ لدى انطلاقة ثانية فى الوضع عن علاقته  
 فبان ستم الوضع قبل الحال وهو اتفاق دون الاستعمال  
 وهو الذى اختير فليل مسجلا والمرضى نعم سوى المصدر لا  
 وواقع ذا خلاف الاسناد معا الفارسي فطلقا قد منعا

والظاهرى في كتاب سنة  
أو قبحها أو جهلها أو كان ذا  
وليس غالبا على اللغات قد  
حيث الحقيقة عن الامكان  
وهو والنقل خلاف الاصل  
قيل فللاضمار فاقا حملا  
بالشكل أو وصف بدأ قديدى  
أو غالبا لا نادرا والضم  
كل لبعض لمسبب سبب  
في الاشتقاق ثم الاستعداد  
وتلحق الاسناد في المعروف  
وافقت في ذا النقشوان وابنا  
أما الامام الحرف مطلقا منع  
وليس في الاعلام خلف الحجة  
بصحة النفي المجاز يستبين  
وفقد حتم الطرد والطريقة  
يوقف على المسمى اللذ تبع  
ثم اشتراط السمع قالوا مصطفى

واعديل له لثقل الحقيقة  
بلاغه أو شهرة أو غير ذا  
شد فتي جني ولا لمعتمد  
خلت خلاف مذهب النعمان  
وفوق الاشتراك عند الحمل  
ومنها التخصيص فيه أولا  
أو باعتبار ما يؤل قطعا  
مرارا النقصان ثم الزيد  
عكسهما تعلق بذى نسب  
قلت وفي الحروف قرب بادي  
وجاء في الافعال والحروف  
عبد السلام قلت وهو الاسنا  
والفعل والمشتق الا بالتبع  
فيما للمح صفة توجه  
ويتبادر سوى لولا القرين  
في جمعه مخالف الحقيقة  
لزوم قيد وضعه للممتنع  
في نوعه والامدى توقفا

لفظ سوى الاعلام فاه العرب به بوضع غيرهم معرب  
وليس في القرآن وفق المعظم وابن جرير والامام الاعظم  
(مسئلة)

اللفظ ذو حقيقة أو ذو مجاز أو باعتبارين كلا الوصفين جاز  
وقبل الاستعمال منتف كلاً ذين على عرف المخاطب احتملا  
ففي خطاب الشرع معنى شرعي لان هذا عرفه والمرعى  
من بعد عرف ثم اللغوى في المثلث الشرعى قالا المجمل  
والنفي ذاك اللغوى ذا يحمل حقيقة بالضد ثالث الرضى  
وفي مجاز راجح تعارض يمكن كونه مراداً من خطاب  
لكن مجازاً لا يدل أنه مراده الخطاب ببقية  
على حقيقة له خلفاً لما لمذهب الكرخى والبصرى اتقى

(مسئلة)

كناية لفظ قد استعمال في معناه والمراد لازم وفي  
فهي حقيقة فان لم يرد معناه بل قالا يلزم قد  
عن لازم فهو مجاز ثم حد تعريض المعمل في معناه قد  
لوح بالغير وبالحقيقة يسمى الذى يكون ذو طريقه

(الحروف)

إذن يقول سيديوه للجواب مع الجزاء والشاويين أجب

بداءاً الفارسي غالباً  
أو قسمت للشك للتخيير  
وقربت كذا الحريرى ادعى  
أى حرف تفسير ندامن يعمد  
وان تشدد فسمى مستفهما  
وانما أوحالا على الكمال دل  
إذا اسم ماض ظرفاً أو مفعولاً  
مضافاً اسم زمن له وضع  
معللاً حرفاً وقيل ظرفاً  
إذا الفجا حرف وفاق السالك  
زمن شرى الزجاج بل ظرف زمان  
ظرفاً للاستقبال جا والشرط جر  
الباء للاتصاف جا للتعديه  
وسبب وبدل مقابله  
وجاء مع وعن وفى وكعلى  
كذاها التبويض وفق الاصمى  
بل حرف عطف والاضراب عرض  
يبدى كغير أو من أجل  
على الصحيح فيهما وبادى

إن جاء شرطاً زائدا وسالبا  
كالواو بل أى وللتخيير  
كليت شعرى سلماً أو ودعا  
أو من توسط دنا تردد  
به وشرطاً فما وموصولاً كما  
ووصلة إلى ندا ما فيه أل  
به منه كذا أتى بديلاً  
ولمستقبل وقت فى الاصح  
مفاجئاً وفاق عمرو يافى  
فى مذهب الاخفش وابن مالك  
مبرد مع ابن عصفور مكان  
أى غالباً للحال والماضى ندر  
والاستعانة كباء التسميه  
وقسم وأ كدوا بالناقله  
وعلة وغاية مثل الى  
والفارسي وابن مالك وعى  
ابطالا أو تحوُّلاً الى غرض  
ثم لعطف شركة ومهل  
قبله ذالها بالخلف للعبادى



حتى انتهاء غالبا وعمله  
 رب لتكثير وتقليل . ولم  
 على الاصح انها اسم تلقى  
 يفيد الاستعلاء ومعنى مع وعن  
 وجاء تقيلا وزيدا أما  
 فالعطف ترتيبه يبدى معقبا  
 في جاء للظرف وللمصاحبه  
 مؤكدا موافقا معنى على  
 كي حرف تعليل ومثل أن وفا  
 كل سمى يفيد الاستغراق في  
 أعنى بذا المعرف المجموع مع  
 اللام للتعليل واستحقاق او  
 ولاختصاص قسم عقبى عجب  
 وأكدت وبلغت ومثل في  
 لولا اقتضى في اسمية ان امتنع  
 وفي المضارعة تخصيص حجا  
 لوحرف شرط في المضى وقد يقع  
 عند وقوع غيره والذي شاع  
 لمحض ربط الشلو بين نفى

وجاء يستثنى به في قله  
 تخص واحدة خلاف من زعم  
 مرادفا فوق وشاعت حرفا  
 وفي ومن والبا ولكن فيه عن  
 علا الفتى يعلو ففعل حتما  
 بحسب الحال ويبدى سببا  
 تعليل التعويض والمناسبه  
 وفاوباء وكذا معنى الى  
 كجد لكي تعد من أهل الوفا  
 أفراد ما نكر والمعرف  
 أجزاء مفرد معرف يقع  
 ملك وتمليك وشبهه رأوا  
 تعدية توكيد سلب ما سلب  
 من عن الى عند على بعد تنفى  
 جوابه لكون شرطه وقع  
 والماضى توبيخا وما للنفى جا  
 مستقبلا عمر ولما كان يقع  
 بغيره حرف امتناع لامتناع  
 ومصطفى الشيخ الامام مصطفى

ان اقتضى امتناع ما وليه      وكونه مستلزما      تاليه  
 ثم احتم انتفاء تال لامما      ان لم يكن ما يخلف المقدما  
 مثاله لو كان فيهما الى      فسدتا وان سوى يخلف فلا  
 كقولنا لشبح لو جملا      كان لكان حيوانا مثلا  
 وحيث لم أثبت الاولى كالاثر      لو لم يخف سم أو مساو كالخبر  
 لو لم تكن ربيبة ما حلت او      أدون في المثال ضمن الاصل لو  
 اخوة النسب تلتقى لما      حلت لما من الرضاع حرما  
 قلت صواب ذا المثال عكسه      لانه لو لم يخف لم نفسه  
 ولتمن      ولتقليل      آتي  
 ان حرف نفي نصب استقبال      مؤكدا وأبدا نفي المثال  
 خلفا لمن زعمه وللدعا      وفق ابن عصفور ففيه ذا ادعا  
 ما اسمية حرفية خذ أولى      نكرة قد وصفت موصولا  
 تعجب استفهم وشرطا آتية      ووقية      وغيرها      والثانية  
 كذا انقسام مصدرية كما      قد جئت أجزيه بما قد انما  
 بعمل وبسواه تنفي      زادت بكف وبغير كف  
 من لا بداء غالبا وبدل      بعض بها أيضا وبين عال  
 والفصل تنصيص العموم كالى      والباوعن وفي وعند وعلى  
 من الذى بالفتح اسم قد وفت      شرطية نكرة قد وصفت  
 موصولة وأفهم أبو على      نكرة تمت وايس بجلى

هل حرف تصديق لا يجاب فلا      تصورا وما له انفي تلا  
 الواو تعطى مطاق الجمعيه      وقيل بالترتيب والمعيه  
 الامر نفس لفظه حقيقه      في الصيغه المخصوصه الطريقه  
 لا الفعل قيل في المحل المشترك      وقيل بين الاولين مشترك  
 وقيل بين الاولين والصفه      والشان والشئ وحد معرفه  
 هو اقتضاء فعل غير كف      عليه دل غير نحو كف  
 فقد علو مع الاستعلاء اغتفر      وقيل بل كلاهما فيه اعتبار  
 وأهل الاعتزال والسمعاني      اعتبروا الاول دون الثاني  
 كذا فتي الصباغ والشيرازي      وعكس البصري ذا والرازي  
 والآمدى مع فتي الحاجب عن      أبي علي وابنه اعتبار أن  
 يراد باللفظ دلالة الطلب      وطلب ثم بديهي النسب  
 والامر عندنا سوى الاراده      خلفا لما المعتزلي اراده

﴿مسئلة﴾

اختلف القائل بالنفس هل      للامر لفظ خصه الشيخ حظل  
 فقيل للوقف وقيل الاشتراك      والخلف في صيغة افعل كدراك  
 جا للوجوب النذب تهديد معا      اباحة ارشاد الاذن الدعاء  
 تسخير تأديب امتان انذار      قصد امثال لاهانة اختصار  
 تعويض التعجب الاخبار      تكذيب المشورة اعتبار  
 تعجيز التني والاكرام      تكوين التسوية الانعام

حقيقة في الأول الجبل اعتقد      لغةً شرعاً حجبى خلف ورد  
 وقيل ثان ما تريدى المشترك      بينهما وقيل ذا وذا اشترك  
 وفيهما القاضى مع الغزالي      والآمدى وقفوا عن تالى  
 وقيل فيها وفي الاباحة      وقيل فى التهديد والثلاثة  
 وعابد الجبار الاعتزالي      موضوعة لقصد الامثال  
 والابهرى الحتم أمر الرب      أمر النبي مبتدأ للندب  
 وقيل بين الخمسة الأمام      وقيل بين الخمسة الأحكام  
 وقل وفاق ابن الجوينى وأبى      حامد ذا حقيقة فى الطلب  
 ذى الجزم فى اللغة ثم ان حصل      بها من الشارع أوجب العمل  
 هل قبل بحث واجب ان يُعتقد      منه الوجوب خلف عام قد ورد  
 فان تلا الحظر الامام أولح      من بعد الاستئذان فالفعل يُبَحّ  
 قال أبو الطيب والشيرازى      والسمعى والامام الرازى  
 قلت عليه الجزم للوجوب فا (١)      وابن الجوينى منه قد توقفا  
 والنهى من بعد الوجوب المعظم      حظار وقيل بل بكره يحكم  
 قبل مبيح قيل للوجوب كف      عن سابق وابن الجوينى وقف

### ﴿مسئلة﴾

الأمر جا لطلب الماهية      ليس لتكرار مولا للمرة  
 والمرة أنسب لضرورة امثال      وقيل مدلوله الاستاذ قال

والقزويني التكرار يعطى مطلقاً وقيل ان كان بشرط علقاً  
أو صفة وقيل بالتوقف قلت فقل جا لواحد خفي  
وقيل بل مشترك فيوقف الى قرينة لعرف تصرف  
قل معلقاً بغير الشرط كذا ولا للفور خلف رهط  
قل لفور أو لعزم قيل بل مشترك أى بين فور ومهل  
قلت وقيل بل واحد جهل توقف ومن يبادر تمتثل  
خلفاً لمن منه ومن وقف قلت اتفاقاً بامثال انصف  
﴿مسئلة﴾

الأمر الأول يقول الرازي وعابد الجبار والشيرازي  
يستلزم القضا وقال الاكثر بل للقضا بأمر جديد يحضر  
قلت آبا بكر عني وقد روي في الشيرازي وفاقه للاكثر  
ثم الأصح أن الاتيان بما يؤمر للاجزاء فيه استلزماً  
وأن مر بالضرب مابه أمر وان أمراً بلفظ ذا وعمر  
يدخله وان مأموراً قبل نيابة الا لما منع عقل  
﴿مسئلة﴾

الشيخ والقاضي الأمر النفسى بواحد معين معين للحسين  
نهى يرى عن ضده الوجودى فقمى يرى فيها عن القعود  
والقاضي عنه انه تضمنه والامدى كالامام استحسنة  
وعابد الجبار مع أبي الحسين والحمجة اقتنى امام الحرمين

فصرّحاً بلا ولا قوم نعم لكن في أمر بإيجاب حكم  
لفظيه لا عينه قطعاً ولا ضمنه على الأصح مُسْتَجَلَا  
والنهي قيل فيه بالضدّ أمر قطعاً وقيل بالخلاف اللّذِمَرَّ  
قلت وقيل لا فلا خلف كما به ففي الحاجب نقلاً جزماً

(مسئلة)

أمران غير متعاقبين أو	بمتخالفين غير أن رأوا
وان تعاقبا بها تماثلاً	وما أتى تكرار ما الأمر جلا
ولم يكن عطفاً فليل بهما	يعمل قلت ذا أجلّ منهما
وقيل تأكيد وقيل يوقف	والارجح التأسيس فيما يعطف
وقيل تأكيد فان ذا شرفاً	بالعادِ قدّمه والآ فقفا
قلت الصواب الجزم بالتأسيس في	عطف اذا رُجِحان ضدّ يلتقي
فان أتى التكرار فيما سبقاً	فالان تأكيد وفاقاً مطلقاً
والنهي حدّ باقتضاء كف	عن فعل شيء لا بنحو كف
صيعته أتت بجُرْمَة معاً	كراهة ارشاد والياس الدعا
ويقتضى الدوام ما لم يلتقى	قيد عداه وقيل مطلقاً
بيان عاقبه مع احتقار	قلت وللتهديد والاخبار
ارادة امثال التأمين	تذكير الالهانة التطمين
وفي ارادة وفي التحريم ما	بيانه في الامر قد تقدما
وقد يرى عن واحد وعن عدد	جمعا وفرقا وجميعاً انمقد

مثل مخير الحرام التفرقة      ما بين نعليه الزنا مع سرقه  
مطلق نهى الحظر للفساد فإ      ونهى تنزيه كذا في المصطفى  
شرعاً وقيل لغة وقيل لا      يقوم معناه له دليلاً  
فيما عدا المعاملات مطلقاً      وفي معاملات ان تحققاً  
قال فتي عبد السلام واحتمل      أيضاً رجوعه إلى أمر دخل  
أولاً لازم وفاق ما الجبل ضبط      والفخر والحجة في الشك فقط  
فان لخارج كذا التطاهر      بالغصب لم يفده عند الاكثر  
وقال أحمد يفيد مستجلاً      ولفظه حقيقة وان خلا  
عن الفساد لدليل لحقاً      والحنفي لا يفيد مطلقاً  
بل الذي بعينه النهى قضى      ما شرع الفساد فيه عرضاً  
قال ومنه لوصفه بفي      يفيد صحة وقيل ان نفي  
عنه القبول صحح وقيل بل      نفي القبول عنه للفساد دل  
قلت اذ ان ينف للعصيان      فالأول الاقوى والا الثاني  
ونفي الاجزاً يشبه نفي المعاد      الى القبول قيل أولى بالفساد

### \*(العام)\*

العام لفظ جاء للصالح له      مستغرق من غير حصر دخله  
ثم الصحيح ان تحته دخل      نادرة وغير مقصود أهل  
وان هذا بالمجاز قد يلم      وهو اتفاقاً من عوارض الكلم  
قيل ومن عوارض المعاني      وقيل ذا في الداخل الاذهان

يقال للمعنى أعم واللفظ عام مدلوله كلية أعنى يرام  
 بالحكم فيه كل فرد ناسقه في السلب والاثبات بالمطابقة  
 وليس كليا ولا كلا عرض دلالة له على أصل الغرض  
 كما عزي للشافعي قطعيه قلت ولا خلف بذى القضية  
 وكل فرد خاصة ظنيه وذا لنا وقيل بل قطعيه  
 أكثر من للحنفية انتهى عموم أشخاص يراه استازما  
 عموم أحوال وأزمان بقاع ومذهب الشيخ الامام ذا مراعاة

### ﴿مسئلة﴾

كل مع الذى التى أى وما ومن متى وأين ثم حينما  
 ونحوها تعم فى المنصوص حقيقة وقيل للخصوص  
 وقيل شركة وقيل توقف جمع بأل اضافة معرف  
 بعم ما لم يك عهد حقا بالخلف لابن أبى على مطلقا  
 ولابن أبى محمد اذا احتمل عهد محل مفرد كذا جمل  
 والفخر لا مطلق الغزالي كشيخه لا ما من التأخلى  
 واحده زاد وقد تميزا بوحدة فما عموم أحرازا  
 قلت المضاف عم كالحلى كاعط مالى ولد المالى  
 نكرة فى النفى للعموم بالوضع جا وقيل بالازوم  
 وذا لدى الشيخ الامام بصطفي قلت ومنسوب لحزب الحنفى  
 تفيده نصا متى تنفى بلا تبرئة كقول لا حول ولا



قلت كذا ان حزت للنفيه  
أو نفيها مثل غريب مطبق  
كلفظ شيء ظاهر فيما عدا  
قلت وفي معرض الامتنان  
وقد يعم اللفظ عرفاً مثلاً  
كأن يرتب على وصف يقوم  
ثم الأصح انّ جمعا منكراً  
جمع ثلاث لاثناء وجازا  
تعميم عام عمّ مدحاً ثم ذمّ  
ونالّ يعمّ مطلقاً وعمّ  
ولا أكلت في القوى قبل وان  
لا المقتضى ولا الذي قد عطفنا  
قلت عبارة الكثير ان يفي  
ومثبت الفعل ونحو في السفر  
معلقاً بعلة لفظاً نعم  
وانه الترك الاستفصال  
وان نحو أيها النبي لا  
وان نحو أيها الناس شمل  
ناله التفصيل ثم انه

بمن كان يوجد من حرفيه  
أو بالقليل والكثير يصدق  
هذا كلاً ذو باطل مُساعداً  
والشرط كاعف ان أذاك جاني  
حرمت امهاتكم أو عقلاً  
حكم والاستثناء معيار العموم  
ليس بعامّ ثم انّ اندراً  
اطلاقه في واحد مجازاً  
ان لم يُعارض عامّ آخر ثم  
شبيه لا يستويان في الأثم  
اكت قلت ان هذا لم يهن  
على الذي عمومهُ قد عرفنا  
مفيد تخصيص خلاف الحق  
قد كان يجمع ولا الذي حضر  
عمّ قياساً خلف من ذاك زعم  
نزل ما العموم في المقال  
يشمل أمة النبي مُسجلاً  
نبينا وان بقل قد اتصل  
يعمّ عبداً كافراً وانه

لا يتناول سوى الموجود      بدون من يعقب في الوجود  
وأن من حين أتى شرطه      تناول الأثاث في القضية  
وأن جمعا كالثنى سائرا      لا تدخل الأثاث فيه ظاهرا  
فإنما الخطاب للواحد ما      يعدوه قيل عادة قد عمما  
وأنه خطاب ذكر سنة      أهل الكتاب ماسرى للأمة  
وأنه مخاطب داخل في      ضمن عموم من خطابه في  
أن كان سيق خبرا لا أمرا      قلت كذا الأمر كما قد مرّا  
وأن جمعا لاسم جنس حرّا      بن كمن أموالهم اذ يقرأ  
من بعد خذ يقضى بأن يستغرقا      أنواعها والآمدى تعوقا

### \*(التخصيص)\*

قصر الذي يعمّ مما شمله      في بعضه التخصيص والتقابل له  
حكم يكون ثابتا لدى عدد      والحق أنه يجوز للأحد  
أن لم يكن أتى بلفظ جمع      وإن يكن فلا قل الجمع  
وقيل مطلقا ومنع المطلق      شدّ وقيل المنع إلا أن أتى  
ما ليس محصورا وقيل إلا      أن يبق منه ما يداني الأصل  
والعام ذو خص مراد حتما      عمومته تناولا لا حكما  
وما به الخصوص يُعنى لم يرد      كلى استعمال في جزء فقد  
لاجل ذا كان مجازا قطعاً      والأول الاشبه فيه يُرعى  
وفاق ما الشيخ الامام ينتخب      والفقها حقيقة قلت نسب

للشافعي والجلّ ممن يقتفي به وقال الرازي أعني الحنفى  
 ان كان باق غير محصور عقل قوم اذا خص بما لا يستقل  
 أبو المعالي ذا حقيقة مجاز ان باعتبارين هما اللفظ حاز  
 تناولاً مع اقتصار ضيقاً والا كثرون بل مجاز مطلقاً  
 وقيل ان يُنتهَن منه نصاً وقيل ان بغير لفظ خصاً

### ﴿المخصص﴾

الجلّ حجة مخصصة رأى وقيل إن عنه العموم أنبا  
 وقيل حيث بعينٍ وضح تخصيصه قلت وذا هو الأصح  
 وقيل في مخصصٍ بمنفصل قلت صوابه هنا بمنصل  
 وقيل في أقل جمع حقاً وقيل غير حجة ذا مطلقاً  
 قلت وذا الخلف الذى قد حازا يخص من يعدّه مجازاً  
 أما الذى يعدّه حقيقة فحجة قطعاً يرى طريقه  
 ويَتَمَسَّكُ بذى العموم فى حياة طه قبل بحث المقتضى  
 عن المخصص كذا بعد الوفا خلفاً لما نبجل سريح اصطفى  
 ثم كفى فى البحث ظن العدم خلفاً لما للباقلانى ينتمى  
 قلت عن الحجة جا تَوَسَّطَ فقال إنما الذى يشترط  
 هنا اعتقاد جازم وتسكن بالاتقاء النفس وهو أحسن

### ﴿المخصص﴾

قسمان ما خص قسم متصل وهو الى خمسة أقسام يصل

البدء الاستثنا وذا أن يخرج  
بنحو الآ من يكون قد جلا  
بحسب العادة حتما وصلا  
وقيل عام قيل بل أتى الأبد  
وعن عطا وحسن في المجلس  
وقيل ما لم ينتقل الى كلام  
وقيل بل كلام ربنا وسمع  
ثالثها ذا متواطى ما قفنا  
قلت ومطويه ليس استثنا  
ثم الاصح وفق نجل الحاجب  
بعشرة إلا ثلاثا العشر  
ثم ثلاث أخرجت فأسندنا  
قيل له ذكرنا وقال الاكثر  
وبالقلاني قال معنى ذين  
مركب ومفرد وقد لفا  
قيل كذا الاكثر قيل والسوا  
وقيل لم يستثن عقد من عدد  
وهو من المنفى اثباتا يفي  
وذات تعداد اذا تعاطفت

ما كان في طي الكلام مدرجا  
أصل التكلم وقيل مستجلا  
عن ابن عباس لشهر فصلا  
وابن جبير ثلث عام الأمد  
مجاهد لستين ينسى  
وقيل ان كان نواه في الكلام  
جوازه فحسب أما المنقطع  
مشترك خامسها قد وقفا  
هو مجاز فيه وهو الأسنى  
أن مراد الغير من مخاطب  
أى باعتبار عدة أفراد حصر  
للباق تقديره وكان مسندا  
سبع والآ للمراد تظهر  
قد جاء وضعا بازاء اسمين  
مستغرق خلف شذوذا سوغا  
وقيل ان صراحة عددا حوى  
وقيل مطلقا فأول ما ورد  
وعكسه خلفا لرأى الخنفي  
فهى على الاول قد ترادفت

والكل اذ لا عطف كلاً علقه  
 في جمل تعاطفت ذا يرجع  
 وقيل إن سيق الجميع لغرض  
 والفخر كالنعمان قال ما سلك  
 وقيل يوقف وأما ما التحق  
 أما القرآن بين جملتين في  
 في غيره وللنساوي المزمى  
 والشرط ثانيها وذافي العرف ما  
 وما وجوده وجوداً عندما  
 وهو كالاستثنا اتصالاً وأحق  
 وجائز على الوفاق أن يرد  
 الا وفاق من في الاستثنا منع  
 عوداً وان أتت فان توسطت  
 قلت الذي يقوى اختصاص السابقة  
 ما لم ير المعمول فيما لحقا  
 والرابع الغاية كالاستثنا جرى  
 بعد عموم لو أداء الربط  
 أما كحتى مطلع الفجر فذا  
 جب الاصابع من الاولى الى  
 بما تلا ما لم يكن مستغرة  
 للكل تفريقاً وقيل يجمع  
 وقيل إن بالواو عطفها عرض  
 سوى الاخيرة وقيل مشترك  
 بفردات فهو بالكل أحق  
 لفظ بحكم بالنساوي لا بني  
 مثل أبي يوسف منه يجتنى  
 عدمه العدم منه لزما  
 بحسب الذات نرى مستلزماً  
 بالعود للكل على القول الاحق  
 قد أخرج الا كثر قلت لم يرد  
 والثالث الصفة كالاستثنا وقع  
 فالمصطفى اختصاصها بما تلت  
 لجل بالجملة الملاصقة  
 ضمير معمول لما قد سبقا  
 في العود والمراد غاية ترى  
 بها لعمها كحتى يعطو  
 أنى لتحقيق العموم وكذا  
 ابهامه الخامس "عد" بدلا

بعض وذا الاكثر عنه أضربا  
 والثاني من قسميه رب الفصل  
 خلف شذوذ ابن ادريس منع  
 وفي الاصح خص قرآن بما  
 وهو بما تواترت قلت بلا  
 وجاز تخصيص الكتاب الاعظم  
 ثالثها ان ذا بقاطع جرى  
 ومذهب الكرخي ان بما انفصل  
 قلت وفي تخصيص ذا لذات  
 وبالقياس . والامامُ ذا نفى  
 قلت ففى سريح القائلُ ذا  
 عيسى اذا لم يك قبل طارقا  
 قوم اذا لم يك أصله وجد  
 كرخيهم اذا لا بذى انفصال  
 قلت وقطعي القياس ثبنا  
 كذا دليل للخطاب قد وفا  
 وان يقر في الاصح قلت في  
 في عطف أفراد الذى عم على  
 بعض ومذهب الذى روى وان  
 ولهم الشيخ الامام صوباً  
 يجوز تخصيص بحس عقل  
 الاسم والخلف الى اللفظ رجع  
 منه وسنة بكل منهما  
 خلف اذا قولية ذى يجتلى  
 بخبر الواحد عند المعظم  
 تخصيصه قبل وعكسه ارى  
 خص وللقاضى توقف حصل  
 تواتر هذا الخلاف ياتى  
 اى مطلقا أبو على ذا خفا  
 أبو على كالامام نبذا  
 مخصص غير القياس مطلقا  
 مخصصا من العموم المنعقد  
 خص توقف أبو المعالي  
 مخصصا جزما وبالفحوى انى  
 على الاصح ثم فعل المصطفى  
 عمل أمة النبي ثم اصطفى  
 ما خص أو رجوع مضمرة الى  
 كان صحابيا وذ كرا البعض من

أفراد ما عمو لا يخصص قلت وقد يافى هذا مخصص  
 بأن يرى المفهوم منه يعتمد وأن عادة بترك ما يعد  
 من جملة الأمور تخصيص متى أقرها النبي أو الإجماع تا  
 وأن ذا العموم لن يقتصر على الذي اعتيد ولا الذي ورأ  
 بل ينتهي لأجله ما قد مضى من عادة وأن نحو قد قضى  
 للعجار بالشفعة لم يعم وفاق ما للأكثرين ينتهى

\*(مسئلة)\*

يقفو جواب عدم استقلالاً عموماً أو خصوصاً السؤال  
 والمستقل فالأخص جازان أمكن أن يعرف منه المستكن  
 وما يساوى واضح والاكثر قلت ومنه الشافعى يعتبر  
 فى عام على خصوص سبب جاء العموم لأخصوص السبب  
 فان قرينة لتعميم نصب فذاك أخرى ثم صورة السبب  
 قطعية الدخول عند الاكثر فلا تخص باجتهاد النظر  
 ظنية الشيخ الامام ذى اعتقد يقرب منها قال خاص قد ورد  
 فى رسم آيات القران صاحبه تال حوى العموم المناسبه

\*(مسئلة)\*

الخاص ان عن عمل تربصاً نسخ ماعم والآ خصصاً  
 وقيل ان تقارنا تعارضاً فى قدره كالنص خصصاً عارضاً

أبو المعالي مع حزب الحنفى      العالم ذو التأخير ناسخاً ببنى  
والوقف عند الجهل اذ كل سقط      وان يرى العموم من وجه فقط  
فليطلب الترجيح كما ينصر      والحنفى نسخ المؤخر  
\* المطلق والمقيد \*

مطلقنا هو الذي دل على      ماهية من غير قيد دخلا  
والآمدى والحاجبى زعماء      لوحدة شاعت أنى توهاه  
\* نكرة فامرنا بمطلق      ماهية قالا بجزئى لى  
وليس شيئاً قيل بل بكل      جزئى وقيل الاذن فيه يحلى  
قلت وفيما صاحب الاصل ذكر      من اعتراضه عليهما نظر  
اذ مورد الامرين لفظ النكرة      وزان ينكران ماذا اعتبره  
\* مسألة \*

هذان كالعام وضده وزد      أنهما حكمهما ان يتعد  
وموجب وأثبتا وقد حصل      مؤخر اذوالقيد عن وقت العمل  
\* بمطلق فناسخ والآ      أوجب لمطلق عليه حملاً  
وقيل هذا ناسخ حيث تلا      قيل على المطلق ضد حملاً  
فى نفى ذين من مفهوم أقام      قيده به وذى خاص وعام  
وحيث ذا أمر وذا نهى وقى      قيد بضد صفة ما اطلقاً  
وأن يكونا مختلفا فى الموجب      عند أبى حنيفة الحمل أبى  
وقيل يحمل هنا لفظاً فقد      والشافعى بل قياساً قلت قد



صحيح هذا الآمدى والاكثر  
 ومنهم الامام وهو اظهر  
 وفي اتحاد موجب مع اختلاف  
 حكما نزل على هذا الخلاف  
 قلت وفي اختلاف ذين حكما  
 وموجبا لاحمل يافى جزما  
 قيدين قدتنا فبا المطاق صد  
 ان لم يكن أولى قياسا بالأحد  
 ﴿الظاهر والمؤول﴾

الظاهر المعطى دلالة تظن  
 فان لما دل فصحيح اولما  
 أولا لشيء لمب ان يسما  
 على ابتدئ ستين مسكينا على  
 نكاحها عن الولي على اللقي  
 ولا صيام للذي ما يتا  
 ذكاة مجتن ذكاة أمه  
 فالصدقات تلو لفظ انما  
 وقول من ذارحم ملك حوى  
 وسارق البيضة حين رجعوا  
 أذانه على اذانه جعل  
 تأويله حمل على مرجوح ظن  
 ظن دليلا بفساده احكما  
 مما نأى تأويل أمسك أربعا  
 ستين مدّا ايما انثى خلا  
 فى صغر أورك أو كتابة  
 على القضا والنذر جاء مثبتا  
 بأنه التشبيه معنى نظمه  
 على بيان مصرف قد أبهما  
 على الاصول والفروع لاسوى  
 الى الحديد وبلال يشفع  
 شفعا لما ابن مكتوم فعل

﴿المجمل﴾

المجمل الذى آتى وما اتضح  
 دلالة وليس منه فى الاصح  
 آية سرقة ونحو حرمت  
 عليكم امهاتكم اذ بعثت

كذا المستخوابروسكم ولا نكاح  
 رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأُ فَقِي  
 وَأَمَّا الْأَجْمَالُ فِي كَالْقُرْءِ  
 وَقَوْلُ أَوْ بَعَثُوا كَذَا إِلَّا نَمَا  
 وَالرَّاسِخُونَ وَالْحَدِيثُ الْمَتَّبِعُ  
 زَيْدٌ طَيِّبٌ مَاهِرٌ الثَّلَاثَةُ  
 وَسَنَفَرُ عَلَى الْأَصْحَ وَالْقَوَى  
 وَقَدْ مَضَى فَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَعُوزَا  
 أَوْ لِمَسْمَى اللَّغْوَى أَوْ مَجْمَلُ  
 وَاخْتِيرَ أَنْ اللَّفْظُ ذُو يَسْتَعْمَلُ  
 لِمَعْنِيَيْنِ لَيْسَ ذَلِكَ الْأَوَّلُ  
 وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُ ذَيْنِ مَعْمَلَا

الْآ وَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْبَاقِي لَاح  
 جَمِيعُهَا وَاضِحَةٌ الدَّلَالَةُ  
 نُورٍ وَمُخْتَارٍ وَجَسْمٍ مَرْنَى  
 يُتْلَى عَلَيْكُمْ إِذَا تَلَا الْأَنْعَامَا  
 لَا يَمْنَعَنَّ جَارَهُ مِنْ أَنْ يَضَعَ  
 زَوْجٌ وَفَرْدٌ جَاءَ فِي التَّلَاوَةِ  
 أَجْلَى مَسْمَى شَرَعْنَا مِنْ لَغْوَى  
 حَقِيقَةٌ رَدٌّ لَهُ تَجُوزَا  
 تَرَدَّدَتْ قُلْتُ الْأَصْحَ الْأَوَّلُ  
 طَوْرًا لِمَعْنَى ثُمَّ طَوْرًا يَجْعَلُ  
 أَحَدُ ذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ مَجْمَلُ  
 بِهِ وَالْآخِرُ وَقَفَا حَصَلَا

### ﴿البيان﴾

أَخْرَاجَ مَا فِي حَيْزِ الْأَشْكَالِ  
 وَلَمْ يَجِبْ بِالِاتِّفَاقِ إِلَّا  
 جَوَازُهُ فَعَمَلًا وَأَنْ مَا يَظُنُّ  
 مُقَدَّمًا وَإِنْ جَهِلْنَا الْعَيْنَ مِنْ  
 يَخْتَلِفُنَا كَأَنَّ طَوَافِينَ ابْتَسَرَ  
 فَالْقَوْلُ ثُمَّ فَعَلَهُ نَدْبًا جَرَى

إِلَى الْجَلَا بَيَانُ ذِي الْأَجْمَالِ  
 كَمَا أُرِيدَ فَهَيْهَ وَالْإِعْلَى  
 يُبَيِّنُ الْمَعْلُومَ مِنْ هَذَا وَإِنْ  
 قَوْلُ وَفَعَلَ الْمُبِينُ وَإِنْ  
 مِنْ بَعْدِ حَجٍّ وَبِوَاحِدٍ أَمْرُ  
 أَوْ وَاجِبًا قُدِّمَ أَوْ تَأَخَّرَا

قال أبو الحسين بل ما سبقا مبين مثل الالذين اتفقا

﴿مسئلة﴾

فان يجوز للوقت جاز ووقع	تأخير ذا عن وقت فعل لم يقع
بين ظاهرا معه أم عندما	عند الجماهير سواء كان ما
وهو الذي جاء بظاهر جلي	ثالثها المنع لغير المجل
يجوز في الذي بظاهر علا	رابعها تأخير الاجمالي لا
خامسها في غير نسخ امتنع	لا ذي اشتراك أو تواط فيقع
تأخير نسخ سادس الخلاف	وقيل جاز باتفاق وافي
قلت القرآن الفخر ذا اخراجه	تأخير تبليغ لوقت الحاجة
فانه يجوز ألا يعلم	من خلفهم والفور فيه حتما
لذا ولا بانه مخصص	من في الوجود ان ذا المخصص
خلاف في الجواز فيما عقلا	وقيل المخصص السمي ولا

﴿النسخ﴾

في النسخ واختار رفع حكم شرعي	تردد بين بيان رفع
نسخ وقول الفخران من سقط	جا بخطاب ليس بالعقل انضبط
مزيف ولا باجماع طعي	رجلاه ينسخ بالحجا غسلاهما
لنسخ وجاز فيما يحسن	نعم مخالفتهم تضمن
والحكم والواحد منهما فقط	نسخ لبعض الذكر ان نظم سقط
والنسخ بالقرآن للقرآن	والفعل قبل زمن الامكان

وسنة وهو بها أيضا رُفِعَ  
 والحق لم يقع بغير ما أتى  
 يقع بسنة بقرآن يؤم  
 عاضدة تبدى توافقهما  
 نالها متى يكن جلّيا  
 وعلة نصت وجاز في العلى  
 وشرط ناسخ قياس يجلى  
 وفق الامام وخلاف الامدى  
 كعكسها على القوى والنسخ به  
 مستلزم في النسخ قلت انّ تى  
 فهو مع التكرار فيها ناقضا  
 وجائز أن تنسخ المخالفه  
 لا الاصل دونها على الاقوى ولا  
 ولو بصيغة قضاء أو خبر  
 كابدا صوموا صياما حتما  
 كالصوم فرض مستمرا بدا  
 ونسخ اخبار بإيجاب خبر  
 وقيل جاز ان يكن مستقبلا  
 والنسخ بالاثقل أو بلا بدل  
 وقيل بالاحاد نسخه منع  
 تواترا قال ابن ادريس متى  
 أو ذى بقرآن فلا سنة ضم  
 وجاز بالقياس فى قول سما  
 رابعها إن عاصر النبيا  
 نسخ القياس فى زمان الرسل  
 ان جاقياسا أن يكون أجلى  
 ونسخ فحوى دون أصل الواردى  
 والجل كل قاصد لصاحبه  
 عين التى قبيل الاولى مرت  
 ترجيعه الماضى فقال المرتضى  
 ولو بدون أصلها ذا الفه  
 نسخ بها ونسخ الانشا مسجلا  
 أو قيد تأيد ونحوه حضر  
 كذا خلافا لفتى الحاجب ما  
 اذا بهذا اللفظ الانشا قصدا  
 نقيضه لانسح مدلول الخبر  
 قلت وبعض قد أجاز مسجلا  
 لكن وفاق الشافعى ذاما حصل

## ﴿مسئلة﴾

رأى وقوع النسخ كل مسلم      وذلك تخصيص را أبو مسلم  
 فقل خلف فلفظ يدلى      واختير أن عند نسخ الأصل  
 يزول حكم فرعـه وكلا      شرعى يرى للانتساخ أهلاً  
 ومنع الحجة نسخاً قد شمل      كل التكليف ومن لنا اعتزل  
 وجوب معرفة ربنا منع      نسخاً وبالإجماع هذا ما وقع  
 وقيل تبليغ النبي نسخاً أتى      اختير أن فى حقنا ما ثبتنا  
 وقيل تثبت بمعنى تشتغل      ذمتنا أى لا بمعنى تمثّل  
 أما زيادة على نص ينى      ليست بنسخ خلف رأى الخفى  
 مثاره هل رفعت ثم الى      ذا المأخذ العود بما قد فصلّا  
 أعنى من الاقوال مع ما ينسأ      من الفروع ثم كاللذ عينا  
 خلاف نقص بزوال الخلف من      عبادة أو شرطها الذى زكن  
 قلت الوفاق أن نسخـه وقع      وانما الخلاف هل لها رفع

## ﴿خاتمة﴾

تعين الناسخ ان بعد طراً      وطرق علم أنه تأخراً  
 اجماع أو قول النبي ذا رافع      أو بعد أو كنت نهيت واقع  
 أو نصه على خلاف الأول      أو قول راو وذا لهذا قد ولى  
 ولم يؤثر ان يوافق أحد      نصي الاصل كونه بعد ورد  
 أو وضع احدى الآيتين من ورا      فى الرسم والراوى هدها أخرّا

وقوله ذا ناسخ لا الناسخ خلفا لما عن زاعمها راسخ

### ﴿الكتاب الثاني في السنة﴾

السنة أقوال وأفعال النبي	والانبياء عصموا مما أبي
لا يفعاونه كبيرة ولا	صغيرة عمدا وسهوا مسجلا
وفق عياض ثمت الشهرستى	ثم الامام الشيخ واسفرائنى
فيستحيل أن يقر الهادى	شخصا من الناس على فساد
مكوته ولو سوى مستبشر	بالفعل مطلقا وقيل لا حرى
بغيره انكار وقيل ماعدا	ذا الكفر أى ولو منافقا عدا
وقيل الا معلنا للباطل	دل على جوازه للفاعل
كذا لغيره خلاف القاضى	وفعله انف خطرة للماضى
وكرهه اندرة وما رأوا	جبله أو لبيان جاء أو
مختصا به فواضح وفى	ما بين شرع وجبلى خفى
كالجج راكبا تردد وما	سواه ان مقصده قد علما
فثله لامة على الاصح	بالنص أو تسوية مما وضع
يعلم أو كان يانا قد جلا	أو امثالا للذى دل على
وجوب أو نذب أو الاباحة	خص الوجوب قائم الامارة
مثل الصلاة بالأذنين تقع	وكونه لولا وجوبه امتنع
والندب قصد قرينة تجردا	وذا فشا وان جهلنا المقصدا
فلا وجوب قيل للندب ينى	قيل الاباحة وقيل بل قف

في كمالها والاوليين مُسجلاً وفيهما ان قصدُ قرينة جلاً  
والقول والفعل اذا تعارضاه مع مقتضى تكرير ما القول يقتضي  
فان به خص انسخن بما قفا فان جهات الثالث الاقوى قفا  
فان بنا فلا تعارضن انجلا فيه وفيما نسخ ثان اولاً  
اذا دليل دلتنا على اثنا فان يكن تاريخ ذين التبا  
فالثالث الاصح بالقول العمل وان لنا وللذي قد شمل  
يقدم الفعل أو القول أحق له واللازمة مثل ما سبق  
لا ان يكن رب الشمول ظهرا في حقه فالفعل تخصيص جرى

### ﴿ الكلام في الاخبار ﴾

مركب الاخبار إما مهمل ذالا كما الفخر يرى محصل  
وليس بالموضوع أو مستعمل واختير انه يوضع يحصل  
ثم الكلام ما حوى من الكلم مفيد اسناد لذاته أم  
وذو اعتزال قال في اللسان حقيقة والاشعري النفساني  
طوراً وذا اختيار وطوراً مشترك وبخشنا فيما اللسان قد سلك  
ان طلباً وضعاً يفد بسم ما لذكر ماهية استفهاما  
وما التحصيل لها أو كف عنها بأمر وينهى تلف  
ولو من النظير أو ممن سهل وحيث لم فما أتى وما احتمل  
صدقا وكذبا فهو تنبيه حضر وما احتمل احدهما هو الخبر  
بالمنع من تعريفه بعض حكم كالعلم والوجود أيضا والعدم

وقد يقال ان الانشا بما يجي والخبر الذي خلاف ذاك ركب ولا يحول عنهما اذا انضبط وتقبل بالواسطة الجاحظ فا أولا طباق مع ذين خالطه وغيره الصدق مطابقة ما مطابق الخارج أولا والكذب والراغب الصدق لذي محضاً رقي والكذب المحض الذي قد عدلما وما لفقد واحد فقط عرف والحكم بالنسبة مدلول الخبر هذا القرافي والا لم يرا ومورد الصدق وكذب ما حوى كالضرب في المسالم بن سالم من ثم قال مالك وبعضنا توكله تعطي فقط والاسنى

بلفظه مدلوله في الخارج أى ماله خارج صدق أو كذب مطابق لخارج أولا فقط مطابق مع اعتقاد وانتفا فالثان فيهما يعد واسطة حوى اعتقاد من به تكلماً عدلما فالساذج الوسط نسب ما خارجاً مع ركب عقد طابقا منه مطابقة كل منهما فيهما بجهتين متصف كالنخر لا ثبوتها كما اعتبر شئ من الاخبار كذبا وافترا من نسبة ضمنها ليس سوا ضرب لا بنوة المسالم شهادة بواكل من يخصنا اعطاؤها النسبة أيضا ضمننا

### ﴿مسئلة﴾

خبرنا اما بكذبه جزم كما خلافه ضرورة علم أو نظراً وكذب كل انبا أوهم باطلاً وتأويلا أبى



أو كان راويه الذي قد أما  
وسبب الوضع افترا نسي غلط  
بكذبه على الصحيح قطعا  
بغير معجز أو التصديق  
قد تقبوا عنه فلم يوجد لدى  
وخبر الاتحاد الدواعي ناهضة  
أوصدقه كخبر الصادق مع  
تواتر المعنى أو اللفظ وذا  
من عدد تحيل عادة البشر  
والعلم آية اجتماع ما شرط  
وفق الصحابي وله القاضي جنح  
في الخمسة القاضي عداه وقف  
وقيل الاثنا عشر والعشرون  
ثلاثمائة وبضعة عشر  
هدى ولا ان لا يضمهم بلد  
قال الامامان كما الكبي جرى  
بل قال ذا العلم ضروريا أرى  
بأنه فيه توقف على  
لا انه منتقر الى نظر  
ثمت ان عن درك حس أخبروا  
نقص منه ما يزيل الوها  
أو غيرها قلت الثلاثة فقط  
خبر من رسالت قد ادعي  
من صادق وما أولو التدقيق  
رواته وبعض ما عن أحمد  
به تواترا بخلاف الرفضه  
بعض الذي يعزى لظه المتبع  
نبا بما الحس له جا مأخذ  
أن يتواطوا على كذب الخبر  
له وما أربعة فيها ضبط  
وما عليها زاد مطلقا صلح  
أبو سعيد الاقل الضعف  
وقيل الاربعون والسبعون  
ثم الاصح ليس فيه يعتبر  
وان علمه ضروريا يعد  
بل نظري قلت الامام الفخر  
والآخران النظري فسر  
مقدمات حاصلات تجتلي  
عقبيه والآمدى الوقف نظر  
فهو والا فاعتبر ما اعتبروا

في كل دور والقوى الثالث أن  
 متفق ولقراثن ألف  
 فيحصل العلم لزيد لا عمر  
 ليس دليل صدقه الثالث دل  
 كذا بقاء خبر توفر  
 خلاف زیدی وافتراق النبلا  
 خلفا لفرقة فان المخبرا  
 فلم يكذب واحد منهم ولا  
 من طمع أو خوف أمر يحذر  
 بسمع من النبي وما حصل  
 وقيل ان كان لدنيا جلا  
 مظنون صدق خبر الواحد ما  
 بمستفيض وهو ما قد شاع عن  
 واثان أدناه وقيل الادنى  
 علما له لكثرة العدد عن  
 زادت على شروطه قد يختلف  
 وأن الإجماع على وفق الخبر  
 ان قبلوه مأخذا لما حصل  
 على فساد دواعي نظره  
 ما بين محتج ومن تأولا  
 في الجرم بالبادي لهم اذا جرى  
 شئ على سكوتهم قد حملا  
 صدق قطعا وكذا من يخبر  
 شئ على تقريره الكذب حمل  
 والمتأخرون ظنا مسجلا  
 دون تواتر ومنه ما اتى  
 أصل وقد يسمى بمشهور اذن  
 ثلاثة قلت وقيل الاسنى

### ﴿ مسألة ﴾

بخبر الواحد ما العلم حصل  
 والا كثرون أطلقوا لا أحمد  
 ونجل فورك والاستاذ بلي  
 الا اذا قرينة بها اتصل  
 بلي اذا الخبر عدلا يوجد  
 بالمستفيض النظري حصلا

### ﴿ مسألة ﴾

يجب أن يعمل في الفتوى وفي شهادة به بإجماع وفي

وسائر الدين كذا قليلا  
عقلا وعند بعض ذي الظاهرا  
قومٌ يبدء نصب هذا خطا  
والمالكي في المنافي ما جرى  
والحنفي ما به البلوى اتم  
قلت اذا تأخرت أو يُجهل  
أو عارض القياس والثالث في  
عنه بالنص قد فاق الخبر  
والوفق ان ظنا وإلا اعتمادا  
أبو علي لا بد فيه من عدد  
وقال عنه عابد الجبار في  
بالسمع قلت وهو أقوى قليلا  
مطلقا الكرخي حدّا احتظرا  
قوم بما بضده الجلّ عمل  
أهل المدينة عليه حظرا  
أو كان راويه خلافة يوم  
سبق به بالاتفاق يعمل  
معارض القياس ان ذا تُعرف  
ووجدت في الفرع قطعا انحظر  
قلت وذا التفصيل حسنه بدا  
أو عاضد الخبر به عضد  
زنا بدون أربع لا يكتفى

﴿مسئلة﴾

المصطفي وفق وفق السمعان  
أن مقال الاصل للفرع كذب  
لاجل ذا لو في شهادة هما  
وان تردد وفرع يجزم  
واقبل مزيد العدل ان لم يجلي  
فالثالث الوقف ورابع متى  
لا يغفلون عادة لم تقبل  
ان كان من سواء ليس يغفل  
خلف ذوى تأخر الا زمان  
لا يسقط المروى الذي له نسب  
يجتمعان لم تردّ منهما  
فذاك أولى وعليه المعظم  
علم اتحاد مجلس والآ  
كان سواء مثلهم عما آتى  
واختير وفق السمعاني أن يُحْظَل  
أو قد توفرت دواعي تنقل

قلت الذي عن ابن ادريس انجلا  
 فان ير الساكت في الضبط اشد  
 على طريق قبليت تعارضا  
 كراوين ان يزيد اغيرا  
 بالخلف للبصري ولو كل احد  
 قلت عني والاتحاد نقلا  
 ولو رواه مسندا فارسلا  
 كزائد وحذف بعض الخبر  
 الا اذا بالبعض الاخر اعتلق  
 مروية بواحد من محليه  
 لشيخ شيراز توقف مسك  
 فان على خلاف باد حملا  
 وقيل ان صار الى رب الخلفا

وَمُعْظَمُ الصَّحْبِ الْقَبُولُ مَسْجُلا  
 او للمزيد بصريح النفي زد  
 ولو روى بالزيد ثم رفضا  
 اعرابا باقى فتعارضا يرى  
 بما رواه عنهما قد انفرد  
 فى الشيخ فالأكثر هذا قبلا  
 أو رافعا ووقفوا فيجعل  
 لمن روى يجوز عند الأكثر  
 وان صحابى قبل تابعى علق  
 نافي أخا فالظاهر الحمل عليه  
 وحيث لم ينافه كالمشترك  
 فالجل بادر قيل خاف مسجلا  
 لعليه قصد النبي يقتضى

### (مسئلة)

يُرَدُّ مجنون وذو كفر ضرح  
 فان يؤد بالغاما حملا  
 قلت كذا لو مسلما عدلا روى  
 واقبل أخا الكذب ابتداء حظه  
 داعية لرأيه قلت وذا  
 ويقبل الذى من الفقه خلا

أم لا كذا الصبي في القول الأصح  
 حال الصبأ الجمهور هذا قبلا  
 ما سمعنا في كفر أو فسق حوى  
 ثالثها الامام مالك هدر  
 عليه جم وهو أقوى مأخذا  
 خلفا لاهل الراى فيها يجنبى

مخالف القياس وأقبل ناقلا  
وقيل رُدَّ مطلقا فالكثرا  
ان وسعت أوقاته استحصاله  
ملكة صدَّتْ عن الكِبائر  
كسرقة اللقمة قلت من مُقل  
قلت اجتناب جاز الرذاله  
فردَّ مستور وهذا من جهل  
له سليم كابن فورك قفا  
ويجب انكفأنا اذا روى  
وحيث باطنا وظاهرا معا  
كذا الذي يجهل عينا قلت قد  
والخلف موجود بل اللذ سبقه  
فان يرى كالشافعي وصفه  
كذا امام الحرمين تبعا  
وان يقل لم أنهم فكذا  
ومن أتى بالجهل فسقا ظنَّ أو  
قلت سوى مبتدع كذاب  
وفي الكبيرة اضطراب قيل ما  
وقيل حدُّ قلت يقوى السابق  
وقيل ما حدده القرآن أو

فما سوى الحديث قد تساهلا  
وان بأهله اختلاط ندرا  
وشرط كل راو العدالة  
ومكسب الخسة من صغار  
كبيرة عن الحلبي نقل  
شرط قبول لامن العدالة  
باطنه أبو حنيفة قبل  
وذا امام الحرمين أو قفا  
محرم الى ظهور ما انزوى  
يجهل فردَّه عليه أجمعا  
أفهم ان ذا باجماع يرد  
من الصلاح ناقل وطرقه  
بثقة فالوجه أن لا توقفه  
والصيرفي والخطيب منعا  
والذهبي ليس توثيقا اذا  
قطع فالاصح عنه قد رَوَوْا  
بفساد التأويل كالخطاب  
فيه وعيد بالخصوص قدما  
بكونه تفصيلهم يوافق  
في جنسه وجوب حد قد رأوا

وشيخنا الامام كاستاذي يرا  
 واختير ما أبو المعالي هاهنا  
 بقلّة اكنراث من قد شانه  
 قلت الكبيرة فقط ما ضبطا  
 كالقتل والزنا وشرب الخمر  
 مرقّة غصب يمين تفجر  
 قذف عقوق وقطيعة الرحم  
 خيانة الكيل ووزن والربا  
 تقديمه الصلاة والتأخير  
 بوميّة والكم للشهادة  
 ومنعه الزكاة أمن الممكر  
 كذب على الابي عمداً ضرب  
 فطر شهر الصوم والظهار  
 كل الذنوب ونفى الصنائر  
 أبداه وهو كل جرم آذنا  
 بدينه ورقّة الديانة  
 بل كل ما عدالة قد أسقطا  
 ومطلق المسكر لوط مسحر  
 نيسة شهادة تزور  
 فرار زحف أكل مال اليم  
 وسوء الغلول أن يحاربا  
 عن وقتها والأكل من خنزير  
 سعاية ديانة قيادة  
 ويأس رحمة الرحيم البر  
 لمسلم ظلما وسب صخبي  
 ادمانه الصغير بالاصرار

### ﴿ مسألة ﴾

اخبار احتاج لذي ولايه  
 أشهد انشا شيب بالاخبار  
 وصيغ العقود انشا لا خبر  
 الباقلاني الجرح والتعديل قد  
 وقيل في رواية فقط وقيل  
 والقاضي يكفي فيها أن يُطلقا  
 شهادة خلافه الروايه  
 لا محضُ ذا أو ذا على المختار  
 خلف لما أبو حنيفة اعتبر  
 أثبت كلاً قول واحد فقد  
 لافيهما قلت القوى التفصيل  
 وقيل حتم فيها ان ينطقا

وقيل في التعديل قل ذكر السبب  
 قلت وهذا الذي عن القاضي ضبط  
 واختير في الشاهد أمّا من روي  
 اذا علمنا أن رأى الجارح  
 \* اما مقالة الامامين كفى  
 فذاك رأى الباقلاني إذلا  
 وقدم الجارح ان زاد عدد  
 كذا اذا تساويا وأن يرى  
 هنا ابن شعبان لترجيح طلب  
 \* عينه الجارح نفيا مقنعا  
 وحسنت توبته فقدما  
 وحصل التعديل حكم من شرط  
 عمل عالم كذا على الاصح  
 وليس جرحاً تركنا أن نستند  
 وأن يحدّ في شهادة الزنا  
 في مستحل متعه حدّ ورد  
 بأن بسمّ شيخه باسم خفي  
 بحيث لو يُسأل دام سائرا  
 مشبها به كاعطا الذهبي  
 \* عني به الحاكم ما حلاّه

وعكسه للشافعي قد انتسب  
 ومن عزا اليه غيره غلط  
 والمصطفى يكفيه اطلاق حوى  
 لا يقتضى جرحا بغير قاذح  
 اطلاق ذين للذي قد عرفا  
 يعتمد بالجاهل ذين أصلا  
 على معدل باجماع ورد \*  
 عدد حزب الجارحين أندرا  
 قلت اذا معدل نفى سبب  
 تمارضا وان يقل قد أقلعا  
 بذاك شيخا فقها قد جزمّا  
 عدالة الشاهد بالذي ضبط  
 أو من روي له يخص من صلح  
 لما روي والحكم بالذي شهد  
 وكالبيد قلت مالك هنا  
 وأن يدلس اسم شيخ اعتمد  
 وقال نجل السمعاني الا ان نفى  
 ولا باعطا شخص اسم آخرّا  
 ما البيهقي من كنية ولقب  
 بقوله الحافظ أبو عبد الله

ولا بايها الملقى والرحلة أما مداس المتون اجرح له  
قلت ولم يذكر مداس السند وهو الذي لشيخ شيخه استند  
بموهم منه سماعاً أمكننا نحو لنا حدث أو أخبرنا  
وليس جرحاً وكذا ان عننا على الأصح قيل مردود هنا  
(مسئلة)

من بالنبي مؤمناً قد اجتمع هو الصحابي الذي قد ارتفع  
ولو سوى راوٍ ولو لم يُطل أي بخلاف التابعي مع ذا العلي  
وقيل يشترط ذا ان قيل بل فرد وقيل الغزو أو عام كل  
ان ادعى الصحبة عدل عاصره يقبل وفاق القاض مع من ناصره  
والجل عدل من لاصحبه وصل وقيل هم كغيرهم وقيل بل  
لقتل عثمان ومن هنا فلا وقيل إلا من علياً قاتلاً  
(مسئلة)

مرسلنا قول سوى ذي صحبه قال النبي أو فعل أو ما أشبهه  
واحتج نعمان به محققاً ومالك والاعمدي مطلقاً  
وفرقه ان كان من قد أرسلنا يُعد من أئمة النقل اقبلا  
أدنى من المسند ان تعتدّه خلفا لقوم والصحيح ردّه  
وذا عليه الا كثرون منهم الشافعي والقاض قال مسلم  
وأهل علم النقل قلت القاض زاد حيث الشافعي راضى  
أي مطلقاً ردّه فان ذو النقل ذا كان لا يروى سوى عن عدل  
كأبى المسيّب اقبلكن وممّ بمسند قلت نعم في الحكم



وما كبيرٌ تابعيٍّ أرسلنا  
 لأن يُرجَّحَ كقولِ صاحبِ  
 اسنادٍ أو إرسالٍ أو قياسٍ  
 كان القويُّ بالمقويِّ حُججه  
 لا نفس ما أرسل أن يجردا  
 ولا دليل غيرهِ فالأظهرُ  
 لعارف ولو سوى الصحيحي أن  
 هذا مقال الجُلِّ والماوردي  
 قلت وقال الخلف في الصحيح فقد  
 وقيل أن موجبهِ علما وفا  
 دون سواء والخطيب إذا اتبع  
 وهكذا الرازي أبو بكر حُظِرَ

### ﴿مسئلة﴾

بقول ذي الصلابة قال المصطفى  
 خلنا هنا في شرحه للمختصر  
 ثم سمعته نهى أو أمرا  
 ثم أمرتا أو نهينا أو فرض  
 ثم من السنة عند الأكثر  
 كنّا معاشر الوري كان الوري  
 ثمة كنّا عهد طه نفعل

يُحتجُّ في الصحيح قلت قد نفى  
 والخلف موجود كما هنا ذكر  
 قلت فذا بلا سمعته جرى  
 أو حرم أو رخص خلف المعترض  
 فعن فان هكذا في الاظهر  
 عهد النبي يفعلون ما يرى  
 فالناس كانوا ولعهد يهمل

قلت فكنا قد فكانوا القطعا في تافه لا يفعلون شرعا

﴿ خاتمة ﴾

مستند الراوى سوى من اصطحب	قراءة الشيخ وذى أعلى الرتب
إملاء تحديثا فذا فالأعلى	مسمع شيخ فسماع من تلا
قلت بل الظاهر المماثلة	ما بين ذين ثمت المناولة
مع الاجازة فذى اذا ترى	لذى خصوص فى خصوص حصرا
فذى خصوص فى عموم ثم ما	بالعكس ثم فى عموم عما
فلفلان والذى من نسله	يجي مناواته من أصله
قلت بضم نحو ذا سماعى	لها والا رد بالاجماع
ثمت الاعلام فايضا ثمتا	وجادة مجردات تنمى
قلت فذى ثم الرواة حاسبه	من طرق التحمل المكاتبه
كل من الجزبي ما وردى مع	حسين القاضى أبى الشيخ منع
اجازة وقوم التى نعم	قال أبو الطيب ما جاء يؤم
من سيجى من نجل زيد واحظلا	بالاتفاق من يجي مسجلا
وصيغ الرواية المألوفه	صناعة لاهلها معروفه

﴿ الكتاب الثالث فى الاجماع ﴾

اجماعنا اتفاق مجتهدنا	بعد النبى عصرا على أمر عنى
فعلم اختصاصه بالمجتهد	وهو اتفاق قال قوم نعتقد
أن وفاقا للعوام يعتبر	أى مطلقا قوم نعم فيما اشهر
عنوا لصدق أن كل الامه	قد أجمعت لا لاقتار الخبجه

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى هدى فخرج المكفر وعدم اختصاصه أن يفتقر ذا الفسق لكن ذاخلاف المشهر رابعها اذا أبان المأخذا وهو الصحيح الثانى يقدرح الثنا بالغ ذى تواتر يضارع مذهبه سادسها متى بنى اجماع لكن حجة حسب جلا ولكن الاولى اتباع الاكثر فرأى حزب الظاهرى زينا وان معهم تابعيا يجتهد بنى على خلف انقراض العصر مدينة والبيت بيت الفضل والحرمين ثمة المصرين ليس به من حجة معروفة ذو حجة وهو القوى فى الكل تواترا أبو المعالى ذا العدد لما به احتج وذا اختيار فقد سليم ابن فورك بل تشتط

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى عدالة متى ركنا فقر قلت ومقتضى البناء أن يعتبر ثالثها فى حق نفسه خذا وانه لا بد من كل هنا ثالثها ثلاثة والرابع خامسها ان ساغ الاجتهاد فى ذى فى أصول الدين والسابع لا قلت لنا ثامن عنهما عرى وان ما خص صحاب المصطفى وانه عصر النبى لا ينعقد معتبر فان نشا فى الاثر وأن اجماعا أتى عن كل والخلفاء الاربع الشيخين أعنى بتين بصرة وكوفه وأن آحاديه فى النقل وان ما شرط بلوغه لعد وأنه لو لم يكن الا أحد وأنه انقراض عصر ما اشترط

كاحمد انقراض كل العصر أو  
 في عامي ونادر الثبوت  
 وقيل حيث مهلة وقيل أن  
 وإن ما شرط تمام في الزمن  
 قلت وفرادي أنه أيضا معه  
 وأن اجماع سوانا ملائم  
 وأنه يجي قياسا سالكا  
 أو الوقوع مطلقا أو ذي الخلفا  
 قول من القولين قبل الخلف قر  
 وبعده منهم ففخر حظلا  
 قلت بل الفخر المجيز مطلقا  
 وقيل جاز لا إن الخلف استند  
 وشارط انقراضهم يجوز  
 المنع ان وقت بطل وان أحق  
 قلت ولو مات أو ارتد أحد  
 أما السكوتي ثالث بوجه  
 رابعها بشرط موت الاحيا  
 والمروزي أعني أبا اسحق بل  
 في شيء استدراكه يفوت  
 وآخرون ان يكن حزب سكت  
 غالبهم عالمهم خلف وأوا  
 وقيل يشترط في السكوتي  
 يبق كثير يتواتر قرن  
 أبو المعالي شرط منتم لظن  
 لا بد من تكرار تلك الواقعة  
 ليس بحجة وذا القول الاتم  
 خلفا لمانع جواز ذلكا  
 وأنه اتفقهم على اقتفا  
 جاز ولو ممن وراءهم حضر  
 والآمدى أجاز هذا مسجلا  
 والآمدى منعه تحققا  
 لقاطع قلت وذا عندي أسد  
 قطعا وان من غيرهم فالاميز  
 تمسك باندر اللذيل حق  
 حزبين فالتحار بالباقي انعقد  
 ليس باجماع ولكن حجه  
 وابن أبي هريرة ان فنيا  
 بالعكس قوم ان يكن هذا حصل  
 قوم اذا الصحابة السكوت  
 أقل والصحيح حجة ثبت

وهل يقال أجمعوا نزاع  
 حقيقة قد نقلوا ترددا  
 عن الامارة بسخط ورضي  
 مهلة درك نظر المعتاد  
 قلت ومع تكرر بصاحب  
 وتلك صورة السكوتي الصادقة  
 كذا الخلاف في الذي ما انتشرا  
 فيما به عم ابتلا وهو القوى  
 كمثل ديني وفي العقلي في  
 قلت، كذا في اللغوي كالفا وفا  
 وليس شرطه امام عصما  
 لان قيد الاجتهاد اعتبرا  
 لفظي فان نعم اذا اجماع  
 مثاره ان سكوتا جردا  
 مع بلوغ كلامهم وان مضي  
 عن حكم تكليفي اجتهادي  
 وقيل ان تقرر المذاهب  
 هل غلب احتماله الموافقة  
 قلت الامام قال حجة أرى  
 وأنه قد يستري في دنيوي  
 ما لم يكن عليه ذا توقف  
 مفيد، تعقيب الذي قد عطفنا  
 بل شرطه مستند له انتهى  
 فيه وذا الصحيح فيما ذكرنا

### \*(مسئلة)\*

وفي الصحيح ممكن وحجه  
 اعني اذا المعتبرون اتفقوا  
 مثل السكوتي وما قد ندرا  
 والامدي والفخرظني مسجلا  
 ولو للاجتهاد ينسب فعلم  
 ثالثا أو مفصل أن يخرقا  
 وحل احداث دليل أو رقي  
 وأنه قطعيه توجه  
 لا حيث فيه بالخلاف افترقوا  
 مخالف له اذا ما اعتبرا  
 وخرقه محرم قلت بلى  
 تحريم لاحداث لقول منعدم  
 وقيل ان خارقان مطلقا  
 تأويل أو علة ان لم يخرق

وقيل لا وانه الردّة لم  
 دون اتفاقها على الجهل بما  
 على القوى لعدم الخطأ قل  
 مسألة على الخطأ قد وطأت  
 قلت الكثير منعوا ومذهب  
 وان الاجتماع بعد ما انعقد  
 وانه ليس له تعارض  
 يقع بين قاطبين بل ولا  
 وكون الاجماع على وفق خبر  
 بل ذا هو الظاهر ان غيراً قد  
 فقد عزي للشافعي القاضي  
 في خبر الواحد أما ما ورد

تجز بذي الامة سمعا ذا الاتم  
 لم تك فيه كلفت أن تعلمنا  
 وفي انقسامها لفرقتين كل  
 تهرّد مثاره هل أخطأت  
 الأمدى الجواز وهو الاقرب  
 ضدّه له خلفاً لما البصري اعتقد  
 أدلة اذ لا يرى التعارض  
 ذى القطع والمظنون حيث حصلاً  
 ليس دليل أنه عنه صدر  
 قلت لدى البصري له خماسند  
 المالكيّ ذا الخلاف الماضى  
 تواتراً فهو له قطعاً سند

### ﴿ خاتمة ﴾

جحد لجمع عليه قد علم  
 وهكذا منصوص بحكم مشتهر  
 فيه خلاف قلت قال النوى  
 ولا نكفر جاحد الحكم الخفى

من ديننا ضرورة كفر حتم  
 على القوى وغير منصوص شهير  
 تكفيره بجحدّه وهو القوى  
 قطعاً ولو تراه فى النص الوفى

### ﴿ الكتاب الرابع فى القياس ﴾

هذا القياس حمل معلوم على  
 حكم له فى رأى حامل فان

آخر ان ساواه فى ما عللاً  
 خص بما صح أخيره ابن

ذا حجة جافى أمور الدنيا  
 أمّا السوى فاختار قوم منع  
 داود ما على الجلىّ يُحْظَلْ  
 فيما عدا الحدود والكفارات  
 وفي اختيار ابن عبدان أبي  
 قوم لا ثبات أصول القرب  
 أى حيث لانس هنالك ادرك  
 وآخرون منعوا فى العقل  
 قلت الامام منه ذا العلة رد  
 فى غير عادى وخلقى يُرام  
 وغير ما قيس على أصل رمي  
 قلت بحجى الخلف فى ذا استبعادا  
 نص على العلة مابه أمر  
 قلت أبو الحسين غير من نقل  
 ثالثها التفصيل ثم أركان ذا  
 وهو محل الحكم ذو شبه به  
 وليس شرطاً ذاك مادل على  
 بنوعه أو شخصه ولا اتفاق  
 خلفاً لزاميهما والذ تلا  
 غير محصل لدى استنباع

قال الامام بانفاق القياس  
 رَوَّه عقلا وابن حزم شرعا  
 أبو حنيفة القياس يُعْمَلْ  
 وما عدا الرخص مع تقديرات  
 وقوم المانع شرطا سببا  
 وقوم الجزئى من الخارجى أبى  
 بوقفه مثل ضماننا الدرك  
 وآخرون فى انتفاء أصل  
 دون الدلالة وذا رأى اسد  
 وغير اثبات جميع الاحكام  
 بالنسخ بالخلاف للمعتم  
 لو قال أصل خص كان أجودا  
 ولو بترك خلف ما البصرى اعتبر  
 عنه فتى الحاجب انه اتحل  
 أربعة أولها أصل يَحْتَدَى  
 قيل الدليل قيل حكم مذهبه  
 جواز قيسنا على ما أصلا  
 على وجود علة فيه تساق  
 فحكم أصل شرطه ان يحصل  
 من القياس قيل والاجماع

١٤  
وغير ذي تعبد بالقطع  
مامراً من تجويزنا العقلياً  
وغير فرع حيث ليس للوسط  
قلت وذكره للأولى أغنى  
عن سنن القياس لم يكن عدل  
وكونه أي حكم الاصل ضمه  
وفي الاصح بين خصميه فقط  
فان يكن بينهما متفقاً  
مركب الاصل سمي أو علة  
هذا الذي رُكِب وصفاً واحتُظِل  
وان يُسلم علة فجاء دليل  
فان على الاصل اتفاق ما حصل  
اثبات حكم ثم علة قبل  
أن اشتراط الاتفاق الماضي  
وليس شرطاً عقد اجماع على  
أو أن تنصّ علة خلناً لما  
الثالث الفرع محل شبهها  
من شرطه كون تمام العلة  
قطعي وان ظنية تستبين  
بقياس تفاح على البر بما

قلت امنعن ذا ووزان المنع  
شرعي لدى استلحاقه شرعياً  
جدوى وقيل مطلقاً ذا بشرط  
عن ذكر هذا لاتحاد المعنى  
ولا الدليل حكم فرعه شمل  
عقد اتفاق قيل بين الامه  
وانه اختلافها لا يشترط  
لكن اعلتين لم تتفقا  
يمنع خصم أن تحلّ أصاه  
قبول ذين خلف أهل الجدل  
وجودها أو سلم قام الدليل  
من ذين لكن رام من قد استدل  
على الاصح قلت من هذا عقل  
ليس بسالم من اعتراض  
وجود حكم أصله معللاً  
رأى المربى حيث فرداً حتماً  
وقيل حكم حلّ ذا المشتبه  
فيه فان قطعية فقل له  
فقل له اذا قياس الآدون  
من جامع الطعم يرى بينهما



والمعارضة في هذا اقبلا  
 خلاف حكمه على المختار  
 \* وأنه لا يلزم الایماء  
 وكونه ما قام قاطع على  
 أو خبر الواحد عند الجدل  
 أو حكمه كحكمه فيما قصد  
 طاح القياس وجواب المعترض  
 وغير منصوص بما الوفاق حاز  
 قلت محل الخلاف حيث ما أتى  
 \* ولا بما خالف إذ لا ثمره  
 وغير باد قبل حكم الاصل  
 ثبوته بالنص جملة شرط  
 ولا انتفا آجماع ونص حجة  
 قلت وذا لقوله فيما مضى  
 الرابع العلة أهل الحق تى  
 بهذه لا النص خلف الحنفى  
 والحجة التأثير عنها حادث  
 وقد أتى دافعة أو رافعه  
 وصفا حقيقيا جليا قد ورد

بمقتض لضد أو تقيض لا  
 ويُقبل الترجيح في اختيار  
 اليه في دليله ابتداء  
 خلافه حكما وفاقا يُجتلى  
 وكونه مساويا للاصل  
 من عين أو جنس فان خلف ووجد  
 بالخلف بآبداء اتحاد ما فرض  
 خلفا لرأى من دليلين أجاز  
 للفرع غير ما لاصل أثبتنا  
 الا اذا جرب فيه نظره  
 والفخر جاز مع دليل قبلى  
 قوم وعند الجمهور ذا لا يشترط  
 بالوفق خلف الآمدى والحجة  
 وغير منصوص أتى مناقضا  
 معرف وحكم الاصل أثبت  
 قيل مؤثر بذاته وفى  
 من ربنا والآمدى باعث  
 فاعلة الامرین أيضا واقعه  
 منضبطا أو وصف عرف اطرّد

كذا الاصح لغويا قد أتى  
 \* معلوله أمرا حقيقيا أنتم  
 فهو الصواب أو مركبا يُرى  
 ثالثا الخمس فقط ان يتصل  
 بالحكمة على امثال بُعِثَتْ  
 من أجل ذا مانعها وصف يُخل  
 وأن تكون ضابطا للحكمة  
 وقيل حيث انضبطت وأن لا  
 وفق الامام وخلاف الآمدي  
 والآمدي هو الذي دام ارتضى  
 ومرضى التعليل بالمضاف  
 قلت وذا رأى الكلام أما  
 وجوزوا التعليل بالاذ ما علم  
 فنجل يُحيي الحجة الحكم حصل  
 \* قاصرة قوم أبوا والحنفي  
 والراجح الجواز فهي جالبة  
 ومنع الحاق ولفظ تقويه  
 للاجر لما ان لاجلها امثال  
 للحكم أو جزأ له مختصا

أو حكم شرع ثالث نعم متى  
 قلت بلا قبل متى انطق لانعم  
 قد قام من جزأين أو من أكثر  
 وشرط الحاق بها أن تشمل  
 وشاهدا لربط حكم صالحت  
 بحكمة لها وجوديا عقل \*  
 وقيل جاز أن تكون الحكمة  
 ذا عدم في ذى الثبوت يُجلى  
 قلت الصواب عكس هذا الوارد  
 لكن يخص عدما تمحضا  
 ومن قبيل العدمي الاضافي  
 سواء فهو بالوجودي سمى  
 \* حكمته فان بنفها جزم  
 من المظنة ورد أهل الجدال  
 ما لم ينص أو باجماع اتى  
 فائدة معرفة المناسبة \*  
 للنص والشيخ الامام تنبيه  
 ولا تعدى عند كونها محل  
 أو وصفه اللازم أى ذو خصا

كالشيرزى والفخر قال ذا أبى  
 سليم المشى على الجواز \*  
 من اتفاهم على أن حظلا  
 وما كايض فصورى الشبه  
 بملتين وادعوا أن قد وقع  
 منصوبة دون اللواتى استنبطت  
 شرعا وقيل جاز فى التعاقب  
 ذا العقل اذ يرى وقوعه امتنع  
 ذا الخلف فيما واحد بالشخص حل  
 شخصا وفاق فى جوازه ائتلف  
 فامنع بالاتفاق فى عقليه  
 اختيار اثباتا كما فى السرقة  
 فى حيضهن لامور حرما  
 للقتل والامر الذى قد صدت  
 ومن شروط علة فيما بدا  
 آخر عن ثبوت حكم الاصل  
 عودا بطلان على أصل ألف  
 تعميمه قولان قد تحصلا  
 جازت باجماع من الكل انعقد

وترضى التعليل باسم لقب  
 قلت عزى للاكثرين الرازى  
 \* وذا يرُد ما الامام نقل  
 أما كزان فوافق صحبه  
 وجوز الجمهور تعليلا تبع  
 والفخر وابن فورك فيما أتت  
 أبوالمعالى مطلقا هذا أبى  
 ثم الصحيح مطلقا قطعا منع  
 كجمع ما تناقضا قلت محل  
 أما الذى اتحد نوعا واختلف  
 وخص أيضا علة شرعية  
 وقوع حكيم معا لعله  
 للقطع والغرم ونفيا مثل ما  
 قلت وذان مثل ما فى الردة  
 \* ثالثها ان سلما تضاددا  
 أن لا يرى ثبوتها فى النقل  
 خلف لفرقة وأن لا تنعطف  
 فى عودها عليه بالتخصيص لا  
 قلت التى تعود بالتعميم قد

\* وفقد مستنبطها منافيا  
 قيل ولا الفرع وأن لا تلغى  
 ولا على النص حوت لزائد  
 ولا أنت مبهمة فيما انجلا  
 وصفا مقدرا على ما الفخر أم  
 بماله من العموم السارى  
 نفى اشتراط ذى الثلاث شرفا  
 خلافا رأى الصحابي القطع  
 اما انتفا معارض فبنتى  
 \* به هنا وصفا لعلة صلح  
 لكنه يؤل مثل الطعم مع  
 وفي كتفاح يؤل وانف  
 عن فرع الثالث ما لم يفرق  
 للمستدل الدفع بالمنع وله  
 وبالمطالبة بالتأثير ثم  
 وبيان أن ما عده قر  
 \* ولو بظاهر يعم حيث لم  
 وقوله الحكم أتى مع انتفا  
 معه وصف مستدل مستقل  
 عارضها بالأصل قام وافيا  
 لنص أو اجماع آت خلفا  
 نافاه مقتضاه وفق الآمدى  
 مشتركا خلفا لبعضهم ولا  
 ولا دليلها لحكم الفرع ضم  
 أو بخصوصه على المختار  
 قطع بحكم أصلها أن ينفى  
 بكونها موجودة في الفرع  
 على جواز علين تعنى  
 صلاحه غير مناف قد سنع  
 كيل بير فالتنافى ما وقع  
 تكليف من عارض نفى الوصف  
 صريحا أو ابتداء أصل ذا انتفى  
 بالقدرح في الوصف فيبدى خله  
 بشبه ان لم يكن للسبر أم  
 بوصف الاستقلال في بعض الصور  
 يبد تعرضا لتعميم ألم  
 وصفك لم يكف اذا لم يك فا  
 وقيل مطلقا وعندى المستدل

هنا قد انقطع جبل حُجَّتِه لعرفه يفقد عكس علته  
 وحيث أبدى ذوا اعتراض ما خلف ماغني سمي تعدد الوضع وكف  
 فائدة الالغاء ما لم يبلغ من قد استدل خلنا بغير أن  
 يقول قاصرا أو المعنى رمى بالضعف من مظنة قد سلما  
 خلنا لزاعميهما الالغا المحل وقد كفي رجحان وصف المستدل  
 جريا على منع تعدد رفض وباختلاف حكمة قد يعترض  
 \* ولومع اتحاد ضابط جمع أصلا وفرعا فيجاب ان وقع  
 باسقاطه لذي خصوص جاري في الاصل عن درجة اعتبار  
 \* اما اذا علة منع الربط وجود مانع وفقد الشرط  
 فليس لازم وجود المقتضى وفق الامام خلف ما للجل رضى

### ﴿مسالك العلة﴾

مسالك العلة بدء المتجى اجماعا والثاني نص صرّحا  
 \* مثل لعل كذا فلسبب ثم من أجل ثم جئت كي يهب  
 اذا يحى أو كان ذا ظهور كاللام ذى الظهور فالتقديرى  
 كلفظ ان كان كذا فبا فنا في لفظ شارع فراو عرفا  
 فقها فغير عارف ومنه ان واذا وما مر من الحروف من  
 الثالث الائمة والائمة ان يقترب الوصف الذى في اللفظ عن  
 وقيل أو مستنبط بحكم ولو يرى مستنبطا بالفهم \*  
 لو لم يكن أو النظير جائيا علة أضحي الاقتران نائيا

كحكمه بعد سماع وصف      وذكره في الحكم وصفا يلقي  
 \* لو لم يسقُ علّة لما نفع      ومثل أن فرق حكى ما وقع  
 بصفة مع ذكر ذين أو أحد      أو فرق استثناء أو شرط عقد  
 أو نحو لكن أو منيا كالى      ومثل أن يرتب الحكم على  
 وصف ومثل منعه أن يرتكب      ما قد يفوت الذى الشرع طلب  
 والجُلُّ لم يشترطوا ان ناسبه      ومضى اليه قات قالوا قاطبه  
 هذه بنفس الامر قطعا تشترط      فالحلاف بالنسبة للبادى فقط  
 الرابع السبر مع التقسيم ذا      أن يحصر الاوصاف في أصل خذا  
 ويبطل الذى صلاحه اتقى      فيتعين الذى تخلفا \*  
 ويكف قول المستدل خضت لم      أجد أو الاصل وداءها العدم  
 قلت محل الاكتفا اذا ذكر      هذا المقال ثقة اذا نظر  
 وذا لمن ناظر لا للمجهّد      فهو لظنه لزوما يعتمد  
 فالحصر والابطال ان قطعيا      قطعى والّا عُدّه ظنيا  
 وحجة هذا لشخص ينظر      وللذى ناظر عدّ الاكثر  
 ثالثها ان يك إجماعا على      تعذيل ذاك الحكم قام واقبلا  
 ذا ابن الجوينى رابع للمجهّد      فحسب قلت الآمدى ذا يعتمد  
 وان يكن معترض قد أظهرها      وصفا زيادة على ما ذكرنا  
 ما كافوا بيانه الاهليه      أى انه يصلح للعلية  
 والمستدل أبق في استدلاله      حتى يرى عجزه عن إبطاله

وقد يرى الوفاق بين ذين فيكتفى من مستدله بما وطرق الإبطال منها يبدى ولو بذاك الحكم كالكوره وعد منها أيضا ان لا يظهرها وبكف قول المستدل خضت ما فان بعد معترض اتحلا ليس لمن سبيله استدلال لكن يُرجح سبره أن يُبدية الخامس الاحالة المناسبة وحده تعيين علة بأن مع كونه من القوادح سلم تحقق استقلاله بالامر أما المناسب فذو افاده وقيل ما أوجب نفعا أو دفع بقوله ما لو على العقول وقيل وصف ظاهر منضبط في العقل ما يصلح كونه قصدا فان خفيا أو بلا ضبط نظر

على فساد ما عدا وصفين أجراه من ترديده بينهما بأن هذا الوصف وصف طردى وضدها فيمن نحا تحريره وجه مناسبة ما قد أهدرا على المناسبة صبت موهما على المناسبة أيضا قد خلا بيانها لانه انتقال موافقا بحكمه في التعديه ولاسم تخرج المناط آية أبدى مناسبة ما قد اقترن مثاله اسكار خمر وفهم من فقد غيره بحكم السبر لائم فعل العقلاء عادة ضرا أبو زيد له رسما وضع عراض بادرته بالقبول من ابتنا لحكم عليه بضبط للشرع من مصلحة أو دفع ضد ملازم وهو المظنة اعتبار

مقصود شرع الحكم يكفي اذورد  
محتملا سوى انتفاؤه رجع  
آية لقصد نسل والاصح  
دل على جوازه بالقصر  
فان يفت قطعا فقال الحنفى  
سيان ما ليس تعبدا جرى  
في مشرق من مغربية وما  
مثاله استبراء من قد خرجت  
ثم المناسب ضرورى وما  
كالخلف للدين فنفس فالجها  
وذا به مكمل فى الاثر  
حاجيه كالبيع والاجاره  
كالطفل يحتاج لنحو مريض  
قسيان تحسينيه فواحد  
كسلب عبد رتبة الشهاده  
مناسب ان ذا اعتبار الفى  
فى غير حكم فؤثر وان  
ان رتب الحكم على الوقف ولو  
فهو الملائم وان لم يعتبر

يقينا او ظنا كبيع والقود  
كحد خمر ونكاح من نكح  
ان بهذين يرى التعليل صح  
يجوز مع ترفه للسفر  
معتبر فالجل لا وهو الوفى  
مثل لحوق نسب الذى يرى  
منه حوى تعبدا محتما  
عن ملكه وفى المقام وجبت  
حاجي فتعسينى الضرورى اتنى  
فنسب فالمال معه العرضا  
لحقه حد قليل المسكر  
وقد يكون للضرورى تاره  
مكمله مثل خيار البيع  
ليس له تعارض القواعد  
والثانى عارضها كالكتابه  
بالنص او الاجماع عين الوصف  
لم يعتبر بدين بل قد كان من  
ذا باعتبار الجنس فى الجنس رأوا  
فان دليل دل انه مدبر



فلا يعال به قلت وذا  
 وحيث لا دليل أصلا مرسل  
 وابن الجويني كاد مثله يسير  
 ورده الاكثر مطلقا ورد  
 فليس منه مصطلحي قطعي  
 على اعتباره فحق قطعا  
 ثم اشتراط قطعه من مذهبه  
 وقال ان الظن حينما اقترب  
 يسمى الغريب واتفاقا نبذا  
 يسمى ومالك نجاه مسجلا  
 من بعد ما نادى عليه بالنكير  
 جماعة ذا في العبادات فقد  
 كلى ضرورى للدليل الشرعي  
 وعده الحجة منه فرعا  
 للقطع بالقبول لا القول به  
 من رتبة القطعي فكأن قطع ذهب

### \*(مسئلة)\*

والمناسبة جاء بخارمه  
 راجحة أو بالسوى خلافا  
 لانه في هل بقى مناسبه  
 السادس الشبه وهو منزله  
 والقاضى ذا مناسب بالتبع  
 قياس علة باجماع فان  
 والصيرفى ذأ أبى والشيرزى  
 ونازع القاضى مع الشيرازى  
 أعلاه قيس غلبة الاشباه  
 قالشه الصورى قلت إن ذا  
 مفسدة قد عارضها لازمه  
 للفخر قلت الخلف لفظا وفى  
 أما امتناع عمل فقاطبه  
 بين مناسب وطرده منزله  
 ولأله بصر مع توقع  
 تعذر ابن ادريس حجة تعن  
 قلت كذا القاضى أبى والمروزى  
 قول الى ابن ادريس هذا العازى  
 فى الحكم والصفة للمضاهى  
 هو الذى امانا قد نبذا

والفخر قال انما المعتبر  
 فيما يظن علة للحكم أو  
 الدوران أن يرى حكم يوم  
 قبيل لم يفد وقيل جزمي  
 وليس يلزم الذي استدلا  
 منه اعلية فان يرى  
 رجح وصف المستدل التعديه  
 ضرر لدى مانع علتين أو  
 قلت فلو ناسب وصفه هنا  
 الثامن الطرد وذا أن يقترن  
 فالجل رده ومن تبعنا  
 ونوع تقريب قياس الشبه  
 وقيل ان قارنه فيما خلا  
 والفخر ذي مع كثرة مشهوره  
 كرخي يفيد الجدلي لا الناظرا  
 وصف يدل ظاهر أن عللا  
 عن اعتبار ثم نيط بالاعم  
 تحقيقك المناط ان للملة  
 كحكك النباش سارق بما

كون المشابهة ثم تحضر  
 مستلزما لها وسابع رأوا  
 قد دار مع وصف وجودا وعدم  
 والمصطفى ظني وفاق الجم  
 بيان فقد ما يكون أولى  
 معترض أظهر وصفا آخر  
 وان لهذا الفرع حاز تعديه  
 لغيره فروع ترجيح نحو  
 فبتقدمه قطعا بعنى  
 بالحكم وصف لم يناسبه ز كن  
 قالوا مناسب قياس المعنى  
 والطرد قياسه تحكم بهي  
 فرع النزاع مفيد وعلا  
 وقيل يكفي قرنه في صورته  
 تاسعها تقح المناط ذا يرى  
 ثم اجتهاد لخصوص الوصف لا  
 أو جذف الاوصاف الا الذام  
 أثبت في فرض نزاع حلت  
 تبدى وتخرج المناط قدما

عاشرها إلغاء فارق كما سريّة العبيد تلحقُ إلا ما  
 وهو وطرد دَوْرَانُ تَرَجِعُ معاً لضرب شبه اذ تُجمع  
 للظن في الجملة أى من حججه من غير تعبير لوجه المصلحة  
 \* خاتمة \*

ليس تأني القيس بالوصف ولا المعجز عن افساد أن يعلل  
 دليل عليه على الاصح في تين ثم خذ بيان ما قدح  
 \* القوادح \*

منها اختلاف الوصف دون الحكم وفق ابن ادريس ونقضا سم  
 ذوالرأى غير قاذح وسمى تخصيص علة وقيل فيما  
 تكون مستنبطة وقيل بل عكس وقيل قاذح مالم يحل  
 لما منع أو فقد شرط والاعم من فقهاؤنا لهذا القول أم  
 وقيل مالا كالعرايا اعترضوا كل المذاهب وذا الفخر ارتضى  
 قلت وفيه البيضوي تلح جزماً وذا باد وقيل يقدح  
 فيما أنت حاضرة وقيل في منصوصة الا بظاهر يفي  
 عاما ومستنبطة إلا اذا مانع أو فقد شرط فانبذا  
 والامدى إن بدا التخلف مانع أو فقد شرط يؤلف  
 أو يك في معرض الاستثناء أو ان تكن منصوصة بجائى  
 لا يقبل التأويل لم يقدح عنى الخلف معنوى لا لفظى بنى  
 خلف فتى الحاجب مما فرعا تعليل علنين قلت أوقعا

ذا ساهبا اذ انما اذا يعتدل  
 خرم المناسبة بالمفسدة  
 منع وجود علة أو انتفا  
 من استدلال ولدى من اعتبر  
 ولا لمعارضه أن يستدل  
 ذا الجلل قلت وبه الفخر معا  
 نالها للآمدى ان لم يرا  
 أولى بقدر فله ولو يدل  
 محل نقض فوجودها منع  
 لم يستمع على الصواب اذ رحل  
 قلت نعم لو قال هذا المعارض  
 أعنى بدين علة دليلا  
 ومنع استدلاله أيضا على  
 نالها اذ لا طريق علما  
 على الذى ناظر مطلقا يعن  
 مستثنيات فعدا كاللذ ذكر  
 وقيل إلا فى الآواتى استثنيت  
 أو أبهت ونفيها انقض حتما  
 والعكس قلت ناقض المعينه

فى عكس هذا وانقطاع المستدل  
 وغيرها ثم جوابه أتى  
 حكم اذا لم يعتقد ذا الانتفا  
 نفى الموانع بيان ما حظر  
 على وجود علة اذ ينتقل  
 صاحب منهاج الوصول قطعاً  
 معترض له دليلا آخر  
 على وجودها بوجود محل  
 فقال خصمه دليلك اندفع  
 من نقض علة لنقض اللذ دل  
 أحد ركنيك لزوما منتقض  
 لكان قوله إذا مقبولا  
 تخلف الحكم على ما نقلا  
 أولى والاحترار منه حتما  
 والناظر آلا فى الذى اشتهر من  
 وقيل أوجب مطلقا ولو شهر  
 أصلا ودعوى سورة قد عُنيت  
 بالنفى والاثبات حيث عمّا  
 مثل يخلف الكيف وهى بينه

وَعِدَّةٌ مِنْهَا الْكَسْرُ وَهُوَ يَقْدَحُ  
بَانَ فِي الْعِلَّةِ وَصِفٌ يُرْمَى  
يُقَالُ فِي الْخَوْفِ صَلَاةٌ حَتْمًا  
كَالْأَمَنِ يَعْتَرِضُ ذَا مَقْتَرَحٍ  
فَلْيُبْدَأَنَّ بِقُرْبَةٍ فَيَنْقَضُ  
أَوَّلًا فَلَا يَبْقَى سِوَى حَتْمِ الْقَضَا  
دَلِيلُهُ فِي رَبَّةِ النَّفَاسِ  
وَالْعَكْسُ فَاتْتَفَاءٌ حَكْمٌ لَا اتِّفَاءُ  
فَابْلَغِ الشَّاهِدَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ  
أَكَانَ مِنْ وَزْرِ عَلَيْهِ فَكَذَا  
جَوَابُ قَوْلِهِ أَيَّاتِي أَحَدٌ  
وَقَادِحًا تَخَلَّفَ الْحَكْمُ يَقَعُ  
وَبَاتْتَفَاءِ الْحَكْمِ لِسْنَا نَعْنِي  
إِذَا عَدَمَ الدَّلِيلَ لَا يَسْتَلْزِمُ  
تَأْثِيرُهُ أَيْ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ  
مِنْ ثَمَّ ذَا بَقِيْسٍ مَعْنَى خَصٍّ مَعَ  
وَجَاءَ فِي أَرْبَعَةٍ فِي الْوَصْفِ  
مِثْلُ مَبِيعٍ غَيْرِ مَرْتِيٍّ فَانْحَظْ  
لِكَوْنِهِ خِلَافَ مَرْتِيٍّ وَفَا

لِنَقْضِهِ الْمَعْنَى وَذَا مُصَحِّحٌ  
أَتَمَّتْ أَلْبَدَالُ مِنْهُ مِثْلُ مَا  
فِيهِمَا الْقَضَاءُ فَلَا دَاءَ لَزِمَا  
خُصُوصَ لَفْظَةِ الصَّلَاةِ يُطْرَحُ  
بِمِثْلِ صَوْمٍ قَدْ قَضَاهُ الْحَيْضُ  
وَلَيْسَ كُلُّ مَا لِيَذَا لَهْ أَدَا  
وَعِدَّةٌ مِنْهَا عَدَمُ الْإِنْعَاسِ  
عَلْتُهُ فَإِنْ مَقَابِلَ وَفِي  
أَرَيْتَ لَوْ وَضَعَهَا فِيهَا أُبَى  
لَا تَخْرُجُ الْحَدِيثُ فَادِرُ الْمَأْخِذِ  
شَهْوَتِهِ وَالْإِجْرَ فِيهَا يَجِدُ  
عِنْدَ الَّذِي لَعَلَّتَيْنِ قَدْ مَنَعَ  
سِوَى اتِّفَاءِ عِلْمٍ بِهِ أَوْ ظَنٍّ  
عَدَمَ مَدْلُولٍ وَمِنْهَا عَدَمُ  
وَجْهِهِ مَنَاسِبَتِهِ لَمْ يَلْفِي  
مُسْتَنْبِطُ صِحَّتِهِ خَلْفَ وَقَعٍ  
بِكَوْنِهِ طَرْدًا وَالْأَصْلَ يَقْنِي  
كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَا يَقُولُ لَا أَثَرَ  
فَالْعَجْزُ عَنْ تَسْلِيمِهِ هُنَا كَفَى

فهو معارضة أصل نعم في حكم وذا ثلاث أضرب تنفي  
 لانه اما عرا ذكره عن فائدة كقولهم فيمن عان  
 بارتداد مشرك قد اتلفا مالا بدار الحرب ان يُكافأ  
 ضمانه كما يرى الحربى ودار حرب عندهم طردى  
 فذكره فائدة ما جلبا اذ الذى يرى الضمان أوجبا  
 وان بغير دار حرب وكذا من قد نفي فردا للاول ذا  
 لانه مطالب أن يظهر أو لكونه بدار حرب أثرا  
 أو كان ذا فائدة تعتبر ضرورة كقول من يعتبر  
 عدد أحجار لدى استعمار عبادة تعلق بالاحجار  
 عن سبق عصيان خلت فالعددا فيها اعتبر مثل الجمار ترشدا  
 فقوله عن سبق عصيان يرى فى الاصل والفرع معا ما أثرا  
 لكنه لذكره للمعترض يضطران قيل برجم ينتقض  
 أو غير ربة ضرورة فان لم يغتفر ما بالضرورة تعن لم تغتفر  
 لم تغتفر هذا والا خلف مثل بجمة صلاة تقفو  
 فرضا فلم يحتج الى أن يجرى اذن إمامنا مثالها كالظهر  
 فان فرضا قد أتى كالحشواذ لم تنتقض هذا بشئ لو نُبذ  
 لكنه ذكره للتقربه للفرع بين الاصل تأكيد الشبه  
 بينهما فالفرض بالفرض يرى أشبه والرابع فى الفرع جرى  
 كنفسها بغير كفء زوجت فلا يصح مثل مالوزوجت

أقوله بغير كفه ظهراً  
 ذاً هو تخصيص لبعض ما وقع  
 يجوز ثالث يجوز ان صلح  
 أو قوله الحكم ثابت الاسان  
 اذ ليس ثم قائل بالفارق  
 به استدل فعله حكماً  
 من ثم معه أمكن أن تُسلماً  
 تسليم صحة لما له استند  
 ثم على المختار ذا تقبلاً  
 وقادح ان يُلَف خضم رافضه  
 وهو لاحدى حكمتين الاولى  
 بابطال رأى مستدل اما  
 عقد بغير عن ولاية خلا  
 يقال عقد فيصح كالشرا  
 عبادة مثل وقوف عرفات  
 شرطاً كماذا في الوقوف قد علم  
 صراحة عضو ووصف مستقل  
 عليه اسم اذ بوجه يلحق  
 كالوجه أو بالالتزام ذا يقع

وهو نظير الشأن اذ لا أثراً  
 والمناقشة في الفرض رجع  
 فيه النزاع بالحجاج والأصح  
 بنا سوى فرع عليه من قياس  
 في بعضها فليثبتن فيما بقي  
 وعُدّ منها القلب دعوى أنما  
 فيها على ذا الوجه ان تقوما  
 صحته وقيل مطلقاً بعد  
 وقيل افساد يُعد مسجلاً  
 وعند تسليم يُرى معارضه  
 وقيل ذو زور على كل وله  
 تصحيح رأى ذى اعتراض إما  
 كقولنا في بيع من تفوضلاً  
 فلا يصح مثل مالواشترى  
 أولاً كلبث لا يكون بالذات  
 يقال في الصيام فيه لا يتم  
 ثانيهما ابطال رأى المستدل  
 فما كفى أقول ما ينطلق  
 يقال فالتقدير بالربع امتنع

عقد معاوضة شئ فيصح  
 يقال فالتحيار للرؤية لا  
 ومنه خلف القاضى فيه يأنى  
 طهارة بمائع فلا تجب  
 فيستوى مائعها والجامد  
 شاعده ضمن والله الى  
 ليُخرجن وهو أن يُسلما  
 كما يقول موجب القصاص في  
 يقتل غالبا فلا ينافى  
 يقال سامنا انعدام الانتفا  
 وكتفاوت وسيلة فلا  
 يقال سامنا ولكن مالزم  
 جميعها ثم وجود ما انقضى  
 والمصطفى تصديق قول المعترض  
 والمستدل ربما هنا سكت  
 خشية منعها فقول موجب  
 وفي صلاحية إفضا الحكم  
 وفي الظهور بالبيان الاربع  
 الى المعارضة فيما فرعا

مع جهل ماعوض مثل من تكح  
 بشرط اذ ذافى النكاح أهلا  
 قلب المساواة كقول الحنفى  
 نيتها كنجس فيقلب  
 والقول بالموجب منها وارد  
 ورسوله جواب ما خلا  
 ما دل من على النزاع صمما  
 قتل المثل عدا بما بى  
 قصاصه كالحرق فى الاتلاف  
 بل لم قلت باقتضائه وفا  
 بمنعه كالتذلة توسلا  
 من انهمزام مانع أن ينهزم  
 من الشرائط لذا والمقتضى  
 ما مأخذى هذا الذى هنا عرض  
 عن المقدمة ذو ما اشتهرت  
 يأتى ومنها القدح فى المناسبه  
 لقصده وفى انضباط العالم  
 أجب ومنها الفرق وهو رجما  
 أو أصله وقيل فيهما معا



ثم الصحيح انه قدح ولو  
وانه تعدد الاصول لم  
قال المجيز ثم لو بالفرق فاه  
ثالثها ان رام ثبت ما طلب  
وفي اقتصار مستدله على  
ثم فساد الوضع منها ألا  
مثل تلقى الخلف والتوسيع  
فقتلنا جناية مشددة  
ومنه كون الجامع اعتباره  
اجماعاً أو نصاً جواب ذين في  
منها فساد الاعتبار ان وفي  
وهو أعم من فساد الوضع  
بضم أو احدى المقدمات  
أو مشعر تركيه بضد ما  
قدمه على الممنوع ان شاء أو  
بطعن أو تأويل أو معارضه  
ثمت منها منع تعليل المعد  
قبوله اثباته جواب تي  
كقولنا في عامر افطاره

قيل سؤالان كذا قوم رأوا  
يجز وأن جواز علتين ثم  
في أحد الاصول مع فرع كفاه  
بصفة الرجحان مع ظن غلب  
جواب أصل واحد خلف علا  
يرى الدليل للمقام أهلاً  
والنفي من ضد لدى التفريع  
فينتفي التكفير مثل الرده  
ثبت في تقيض ما يختاره  
تقرير كونه كذا وقل بني  
للنص أو اجماعنا مخالفا  
قلت لو التعريض وفي الجمع  
أو بالقياس حكمه لا ياتي  
أم والاذا الأخص منهما  
آخره ثم جوابه رأوا \*  
أو منعه الظهور فيما عارضه  
وبالمطالبة سموا والأسد  
ومنه عُدَّ وصف منع العلة  
بغير وطء انما الكفارة

للزجر عن وطء بصوم العبد  
 يقال بل عن فطره الذي نذر  
 الاختصاص وكأنّ المعترض  
 حقيقه ومنع حكم الأصل  
 في كونه للمستدل قد قطع  
 منما به الحجّة عُرِف البقعه  
 قلت الذي وجد للشيرازي  
 فان سمعنا اختياراً للمعترض  
 وقد يقال لا نسلم الذي  
 ولم نسلم ان قيساً ينتمى  
 بأنه معلل سلمنا  
 عليه سلم ولا نسلم  
 ولم نسلم أن يُعدّى سلماً  
 يجب ذى بدفعها بما وصف  
 جواز ايراد المعارضات من  
 ترتبت قال بما يستدعى  
 لأن تسليمه بالتقديري  
 وذكرها منها اختلاف الضابط  
 أي عدم الوثوق بالذي جمع

فوجب اختصاصها كالحدّة  
 جوابه تبين ان ما اعتبر  
 ينقح المناط والذي اعترض  
 واختلفت آراء أهل الفضل  
 ثالثها الاستاذ ان لمن منع  
 يعتبر الشيرازي قال منعه  
 في سببه النص على الجواز  
 اذا استدل عوده ليعترض  
 قد عدّ حكم الاصل سلمنا لذي  
 اليه سلمنا ولم نسلم  
 ولم نسلم أن وصفاً عنى  
 وجوده في أصله مسلم  
 وجوده في الفرع ان يُسلماً  
 من طرق الدفع ومن ثم عرف  
 نوع كذا عدة أنواع وان  
 تسليم ما يعاق حال الوضع  
 ثالثها التفصيل في التقرير  
 في الاصل والفرع لفقد الرابط  
 جوابه بأنه قدر وقع

مشتركاً أو أن الأفضاء سوا  
 والاعتراضات لمنع راجعه  
 وإذا بأن يطلب ذكر معنى  
 والمرضى بيان هذين على  
 بيانه استوى محامل أتت  
 فالمستدل فقد ذين يظهر  
 قيل بغير ماله احتمال ثم  
 دفعا للاجمال لفقدان الجلال  
 وهكذا التقسيم منها عهدا  
 بين احتمالين فأرقى بالسوا  
 والمصطفى وروده فيستمع  
 ولو لوضع العرف أو قد ظهرا  
 في الاحد المراد بالعناية  
 بل الدليل وهو اما قبل ما  
 والاول اما جرّ داو بالمستند  
 لم لا يكون هكذا وانما  
 وهو المناقضة للذ أبرمه  
 غصب ومن حق ليس يسمعه  
 لكون حكمه تخلف اذن

ولا بالغاء تفاوت حوى  
 يقدمها استفسار ذى المنازعه  
 ما أجل أو كان غريب المبني  
 معترض فلم يكلف بجلا  
 يكفيه أن الأصل ما تفاوتت  
 أوجا بمحتمله يفسر \*  
 قبول دعواه ظهور ما يوم  
 في غيره فيه خلاف انجلا  
 وهو أن يكون اللفظ قد ترددا  
 والاحد المراد بالمنع انزوى  
 جوابه بأن ذا اللفظ وضع  
 ولو ظهورا بقرينة ترى  
 والمنع لا يعترض الحكايه  
 تتم أو من بعد ما قد ثما  
 وذا كلا نسلم الذي اعتمد  
 يلزم ذا لو كان هذا سلما  
 والاحتجاج لانتفا المقدمه  
 والثان اما أن يكون منعه  
 فالنقض الاجمالى قلت ذاك ان

تختلف الحكم لوجه صدم  
وان معينا فذا التفصيلي  
ويستدل بالذي ينافي  
فهو المعارضة أن يقول ما  
بأن عندي نفيه ويرتجع  
الدفع بالدليل ثم ان صدم  
كذا لافحام المال بان  
يمنع ثانيا الى ضروري  
او ليقيني ينتهي مشهور

### ﴿ خاتمة ﴾

من ديننا القياس ثالث اذا  
خلف امام الحرمين ويقال  
السمعي القول ذا يعزى له  
رب العلا فرض كفاية وقر  
قلت وندبا حيث لافي الحال  
وهو مجلى وخفى فالجلى  
او احتماله ضعيف والخفى  
قسم الجلى والخفى فالشبه  
قيل الجلى الاولى المساوى ماوضح  
ثم قياس العلة اللذ ناله

حتما يرى ومن أصول الفقه ذا  
لحكم مايقاس دين ذى الجلال  
ولا يجوز أن يقال قاله  
عينا على مجتهد له افتقر  
بل انما افتقر في المسأل  
ماهو عن فارقه قطعا خلى  
خلافه وقيل هذا عد في  
وذا الوضوح بين ذين مرتبه  
وذو الخفا الادون وهو مصطلح  
تصريحهم بها وذو الدلالة

ما جمعوا فيه بلازم لها فائز لها الحكم جلها  
وما بمعنى أصله الموافق فانه الجمع بنفى الفارق  
\*(الكتاب الخامس في الاستدلال)\*

دليل استدلالنا اذا ما خلا انصا واجماعا وقيساد خلا  
قياس الاقتراني والاستثنائي والعكس والدليل ذواته  
مثل الدليل يقتضى أن يحرم ما خولف في كذا المعنى عندما  
في صورة النزاع فليبق على تحريره الذى له تأصلا  
كذا انتفا الحكم لفقد مدركه كالحكم يستدعى دليل مسلكه  
أو نحو التكليف غافلا ولا دليل بالسبر أو الاصل جلا  
كذا خلاف الجل نحو قد وجد مقتضى أو مانع أو شرط فقد

\*(مسئلة)\*

الجل الاستقراء بالجزئى على كليه قطعا جلا ان كلا  
أى كان بالكل سوى فرد النزاع وعد ظنيا اذا بالنقص شاع  
أى كان بالاكثر واسم الاقرب الحاق فرد بالا هم الاغلب

\*(مسئلة)\*

أصحابنا استصحاب فقد أصلا ومقتضى العموم أو نص الى  
أتى مغير وما شرعا حصل ثبوته بسبب له وصل  
يحتج مطلقا به فى الشرع وقيل بل فى الدفع دون الرفع  
وقيل بشرط أن لا يحتل معارضاً بظاهر أى مسجلا

وقيل بل حيث بظاهر غلب      فليل مطلقا وقيل ذو سبب  
 ليخرج البول غير ما عود      وهو كثير فمتغيرا ووجد  
 وشك والحق سقوط الاصل ان      قرب عهده والا لم ين  
 تمت لا يحتاج باستصحاب      لحال اجماع لدى اضطراب  
 خلفا لما نجل سريج بصطفي      والمزني والامدي والصيرفي  
 اذن استصحاب اهل الشان      ثبوت امر في الزمان الثاني  
 لكونه ثبت فيما عبرا      لقد ما يصلح ان يغيرا  
 اما ثبوته في اول لان      يكون ثانيا فمقلوب بمن  
 وقد يقال فيه لو لم يكن      ذا اليوم ثابتا في الامس قدعني  
 لكان غير ثابت فيقتضى      اعمالنا استصحاب اى حالة المضي  
 ان لا ثبوت الا ان وهو باطل      فدل ذا الا ان الثبوت حاصل

﴿مسئلة﴾

ولا يطالب بالدليل من نفي      ان ادعى لما ضروريا وفا  
 وحيث لا طالب في القول الاجل      والاخذ بالاقل قد مضى وهل  
 يجب بالاخف او مالا تقل      أولا وجوب قلت ذاعندي العلي

﴿مسئلة﴾

هل كان طه قبل بعثه على      تعبد بشرعة فليل لا  
 وقيل بل نعم فليل موسى      آدم نوح الخليل عيسى  
 وقيل ما ثبت شرعا خلف      والمصطفى في كل هذا الوقف

وبعدها ا منع قلت قيل يرسخ ما لم يرد من شرعنا ما ينسخ  
 ﴿مسئلة﴾

حكم المضار وذوات النفع قد مراعى الحكم قبل الشرع  
 وبعده الصحيح أن أصل ما ينفع حلّ ضده أن يحرم  
 من ذلك الشيخ الامام استثنى أموالنا بقول طه الاسنى  
 إن دماءكم لاخر الخبر قلت وفي استثنائه هذا نظر

﴿مسئلة﴾

من جملة الادلة استحسان ردّوه واحتج به النعمان  
 مفسر ذا بدليل يظهر في النفس والتعبير عنه يقصر  
 رد بان كان تحقق اعتبر قطعا والا فهو قطعا قد هدر  
 وبعدها عن قياس لاشدّ ولا خلاف في قبول العقد  
 أو عادة ردّ بأن حقا فقد قام دليلها والا فترد  
 فان ير استحسان الخلف وقع فيه فمن قال به فقد شرع  
 والشافعى اذ رأى استحسان ان خلف في مصحفنا والخط عن  
 مكاتب يروم الانفكاكا من نجمة فليس ذا من ذا كا

﴿مسئلة﴾

قول الصحابي على صحابي ليس بحجة بلا اضطراب  
 كذا السوى الشيخ الامام ماعدا تعديا قلت بالفخر اقتدى  
 تمت في تقليده قولان ان لم يدون لامن النقصان

وقيل حجة على قيس فان بين صجايين خلف يستين  
فكديليين وقيل نقصا فهل على ذا للموم خصصا  
قولان قلت اخترت لا اذا انجلى ان الامام في القياس اختار لا  
وقيل هذا حجة ان انتشر وقيل ان خالف قياس معتبر  
قلت لذا القول جلا برهانا بأنه الحق فتي برهانا  
وقيل مع قياس تقريب عضد وقيل قول شيخى الصاحب فقد  
وقيل قول الخلفاء الاربع وعن فتي ادريس غير الرابع  
أما وفاق الشافعى زيدا فلدايل قام لا تقليدا

### ﴿مسئلة﴾

الهامنا ايقاع شئ في الخلد يثلج صدرنا له اذا ورد  
به يخص الرب بعضا وفقه وليس حجة لفقدان الثقة  
بخاطر الأ من الموصوف بعصمة خلفا لبعض صوفى

### ﴿خاتمة﴾

نماله القاضى الحسين يدعى رد القواعد الي ذى الاربع  
لا يرفع اليقين شك والضرر يزال بالمشقة اليسر انجبر  
تحكيم ما يجرى من العوائد وقيل والامور بالمقاصد

### ﴿الكتاب السادس في التعاديل والتراجيح﴾

تعادلا في قاطعين امنع كذا امارتان باطنا في المجتذا  
قلت أجاز الجهم اما في نظر ذى الاجتهاد واقع ذا ما المنحظر



فان تجوزه فظن ان جرى  
أر في الوجوب خيرة يحال  
قلت على الثالث جمع حاوي  
وان أتى قولان عن مجتهد  
وان معاً نص فما به بدا  
وقع في بضمة عشر موطن  
ثم أبو حامد ان الاقيسا  
قلت وقد رجح هذا النووي  
فان يقف يوقف وان لم يعرف  
نظيرها فقله المخرج  
ان له ذا مطلقا لا ينسب  
ومن معارضه نص القطب  
احدى الامارتين ان تقوى  
حتم وقال الباقلاني غير ما  
وخير البصري فيهما وان  
ترجيح قطعي على قطعي امتنع  
وان أتى التأخير بالآحادى  
وكثرة الدليل مما رجحا  
وانه العمل بالذين قد

فالوقف أو تساقط أو خيرا  
وفي السوى تساقط أقوال  
للقاضى والامام والبيضاوى  
تعاوبا فأخرا له استند  
مشمّر ترجيح والّا ردّدا  
الشافعي وهو دليل الاعتنا  
ما خالف النعمان قال اعكسا  
وقيل بالنظر زن وهو القوى  
ان له قول ولكن نص في  
فيها على الاصح ثم الاروج  
لكن مقيدا بقيد يُعرب  
نظيره تنشا طرق الصحب  
للمعمل الترجيح ذاتى الآقوى  
رجح ظنا فهنا ما حتما  
بالظن تقوى ذى وهذه تمن  
اذ لا تعارض الاخير قد رفع  
يعمل به لظننا القياد  
وكثرة الروات فيما صححا  
تعارضاً وهبه من وجه فقد

أحب من الغاء واحد منهما ولو اسنة كتاب صدما  
ولا يقدم عليها مثل ما هي على الكتاب ان تقدما  
نخلنا لزاعميهما فان يرى مع ذلك الترجيح قد تعذرا  
وان تقارنا فتخييرا ترى وغاز نسخ فالى غيرها  
وان يكن جهل بتاريخهما رجوع وان لم يمكن النسخ هنا  
وان عموم بين هذين استقر فمثله فى آخر التخصيص مر

### \*(مسئلة)\*

رجح بقته من روى ولغته ونحوه وضبطه وفطته  
وورع وبعلمه وسنده ولوروى المرجوح لفظ مسنده  
ويقظة وعدم ابتداء عدالة بادية الشباع  
وكونه بالاختبار زكى او غالبا فى عدد المزي  
وكونه ذا نسب معروف وقيل او بشيرة موصوف  
تزكية صريحة على العمل بما روى والحكم بالذى نقل  
وحفظ مروي وذكره السبب معتمد للفظ دون من كتب  
وبظهور طرق اكتساب سماعه من غير ما حجاب  
ومن اكابر الصحابي وذكره ذا قلت كلاستاذ مطلقا هدر  
بالتها فى غير أحكام النسا حرّا وهذا قلت أيضا وكسا  
ومتأخر الهدى وقيل لا بل من تقدم ومن تحملا

مكلفا وغير من يداس      وغير ربّ اسمين قد يلبس  
مباشرا وصاحب القضية      ومبرزا بلفظة مرويه \*  
وكونه الاصل له ما أنكرا      وكونه ضمن الصحيحين يُرى  
والقول والفعل فتقريراً سنح      فصاحة لا الزيد فيها في الاصح  
وما يُرى للزيد ذا تضمن      والقرشى لفظه والمدني  
ومشعر برفع شان المصطفى      وما به الحكم بتعليل وفا  
وسابق تعليله فيما يُحس      حكما وهذا النقشواني عكس  
وما به تهديد أو توكيد      وما عموما مطلقا يفيد \*  
على أخي السبب الا في السبب      والعام الشرطي في القول الأحب  
قدّم على نكرة منفيه      وهذه قدّم على البقية  
والجمع ذو التعريف فاق من وما      قلت سوى الشرطين ذا منهما  
والكل ما الجنس معرّفا فضل      لأنه العهد قريبا احتمل  
قالوا وما لم يك خص أرجح      لكن عندي عكسه ورجحوا  
أقل تخصيصا وآلاقتضا على      اشارة إيماء وذان فضلا  
مفهومي الكلام والموافقه      على المخالفة جاءت فايقه  
وقيل عكسه وما ينقل عن      أصل لدى الجمهور مثبت السنن  
ثالثها هذا وفاق في المساق      رابعها الاّ طلاقا والعناق  
والنهي فاق الامر يأتي يقهر      اباحه والأولين الخبر  
وخبر الحظر على الاباحه      يُرجح الثالث لا رجاحه

والكره والوجوب كل قدر جرح ونافى الحدّ على القوى وما تقديم وضعى على التكليف كذاك وفق مرسل أو صاحب فى المرتضى ثالثها فيما على بالنص فيه رابع ان انجلى وقيل الاّ أن يخالفهما زيد فرائض وقس شبيها ثم معاذ وعلى ويلى ورجح الاجماع نصا ورجح اجماع كل المسلمين أشرف والمنقضى الا وان واللذما سبق وقيل مسبوق الخلاف أقوى وسوّ بين المتواترين فى ثالثها هى ورجح القياس وكونه على طريق القيس وكونه علته قطعية وكونها مسلكتها يروى أسد وقيل لا الذاتى ذور جحان

ندبا وندب المباح فى الاصح معناه معقول والاقوى متمى وما على وفق الدليل يوفى أو طيبة أو أكثر المذاهب وفق الصحابي حيث ممن فضلا لاحد الشيخين وفقا مسجلا فيه معاذ حلاّ او محرما الشافعى ووفق زيد فيها فى غيرها معاذ المولى على اجماع صحب المصطفى غير اسنح من الذى فيه العوام خالفوا فيه خلاف من سواهما أحق وقيل هذاك بهذا يسوى كتابنا وسنة فى الاعرف بقوة الدليل فى حكم الاساس أى فرعه وأصله من جنس أو أنها أغلب فى الظنية وما بأصلين على ما بأحد ورجح الحكمية السمعاني

وكونها أقل أوصاف بدت . وقبل عكس ما احتياطا اقتضت  
في الفرض ماعموها الاصل استحق وما على تعليل أصله اتفق  
وما اصولا وافقت على التي قد وافقت أصلا فقط تعلت  
وقيل والتي توافق اخرى ان جاز علنان أعلى قدرا  
وثابت العلة بالاجماع فالنص قطعين ثم راعي  
هذا بظنيين والمراتب إيمارهم فالسبر والمناسب  
فشبه فدوران قيل بل نص فاجماع وقيل المقبل  
الدوران فتناسب سنج قياس معنى ذا دلالة رجح  
غير مركب عليه ان قبل وعكس الاستاذ وهو ذا قبل  
وصف حقيقي فما للعرف أم فالشرع ذي الوجود ثم ذي العدم  
بسيطه فضيدها مثاره بائنة قدم على الاماره  
مطرد منعكس فما اطرده فقط على منعكس فيها فقد  
في قاصر منها وذات تعديه مذاهب ثائها ذو تسويه  
قولان في ذات فروع أكثر مع التي يحوى فروعاً أندرا  
ومن حدود السمع قدم أعرفا على الذي يكون حاله خفا  
ذاتيه صريحه الأعم ما يُسمع أولفته قد عمّا  
وما طريق كسبه جا أظهر ثم المرجحات لن تنحصرا  
مثارها غلبة الظن وقد مرّ كثير قبل ذا فلم يُعد

## ﴿الكتاب السابع في الاجتهاد﴾

الاجتهاد بذل كل الوسع وأهله، الفقيه هالك مسلكه  
 يدرك معلوما بها ذو الفهم وقيل ما منه ضروريا يُعد  
 نالها الآ الجلى عرفا ذو الرتبة الوسطى أصولا نحوا  
 وعارف من الكتاب السامي وان يكن لم يحفظ المتونا  
 صارت له معذى العلوم ملكه مارسها بحيث قوة حوى  
 واعتبر الشيخ الامام أى لأن ذى صفة فى ذى الايقاع  
 ذا النسخ أسباب النزول ان خبر ذا الضعف ذا الصحة حال النقلة  
 وفي زماننا كفى رب النظر علم الكلام ليس شرطاً بل ولا  
 ولا ذكورة وتحرير كذا قلت وفي مجيء ذا الخلاف نظر  
 فى نظر لدرك حكم شرعى البالغ العاقل أى ذو ملكه  
 وقيل ان العقل نفس العلم فقيه نفس وان القياس رد  
 دليل عقل وبه قد كلفا بلاغة ولفة لبقوى  
 وسنة مواضع الأحكام وشيخنا الامام أن يكون  
 جل مباني شرعنا قد أدركه تفهمه ما صاحب الشرع نوى  
 يوقع الاجتهاد لا لأجل أن خبرته مواقع الاجماع  
 شرط تواتر وآحاد الخبر أعنى رواية السنة المعتزله  
 رجوعه الى أئمة الاثر فروع فقه اذ هو اللذ حصلا  
 عدالة على الأصح مأخذنا اذ لا محل هاهنا له ظاهر

وليبحثن عن المعارض وعن	قرينة تصرف عما ثم عن
قلت وهذا البحث ان يحتمل	لكنه أولى لما تقدم
فان يرد بحتمه يُحمل على	مستشعر تعارض فيما انجلي
ودونه بمجتهد المذهب جا	وهو الذي أهل أن يُخرّجا
على نصوص لآمامه ترى	ودونه بمجتهد القيا جرى
ذا متبحر بجيد الترجيح	جاز تجزى الاجتهاد في الصحيح
وجاز الاجتهاد للنبي	ثم وقوعه على القوى
نالتها في الحرب والآراء	قلت محل الخلف في الافتاء
اما القضا فيه قطعا قد يقع	والحق في اجتهاده الخطأ اتضع
وجاز في زمانه على الاصح	نالتها باذنه اذنا صرح
وقيل أو سوى صريح تالى	لمن نأى خامسها للوالى
وأنه وقع ثالث نفا	لحاضر رابعها قد وقفا

### ﴿مسئلة﴾

وأحد المصيب في العقلي ومن	بنفيه الاسلام أخطا أئمن
كفره والجاحظ ثم العنبرى	بمجتهد العقلي من اثم برى
فقبل مطلقا وقيل أطلقا	في مسلم فقط وهو المستقى
وقيل زاد العنبرى فصوبا	بمجتهد العقلي قلت قد أبى
إجماعا قبلهما ما اعتقدا	أما التى القاطع فيها فقدا
قالشيخ والقاضى محمد أبو	يوسف ثم ابن سريج صوبوا

كلاً وقال الأولان نعمتقد      ذا الحكم تابعا لظن المجتهد  
 باقون ثم مالوا الله حكم      فيها لكان حكمه به انبرم  
 ومن هنا قلوا أصاب حتما      من جهة اجتهاده لا تحكما  
 وفي ابتداء لا انتهاء والراشد      وفق الجماهير المصيب واحد  
 وللا اله قبل ما يجتهد      حكم فقبل لا دائل يرشد  
 والمرضى أن له أمارته      وأنه مكلف أصابته  
 وأنه مخطئه لا يائتم      لعذره بل أجر سعى يغتم  
 أما التي القاطع فيها أمّا      فواحد فيها المصيب جزما  
 وقيل بل على الخلاف اللذوضح      ولا تؤتم مخطئا على الاصح  
 وحيثما قصر ذو اجتهاد      قائمه بالاتفاق بادي

### ﴿مسئلة﴾

الاجتهاد حكمه ان ينقضا      قطعا فان خالف نصا مرتضى  
 أو ظاهرا جازا الجلا ولو يعد      قياسا أو قضي بغير ما اجتهد  
 أو غير ما امامه بالنص ماز      غير مقلد سواء حيث جاز  
 ينقض ولو بلاولى قد نكح      ثم تغير اجتهاد والاصح  
 تحريمها كذا آجرين مقلدا      تغير اجتهاد من قد قلدا  
 قلت وعندي إن بصحة حكم      قاض فلا كما به الهندي جزم  
 ومن تغير اجتهاده طفا      أعلم مستفتيه ايكففا  
 قلت وذا يلزم قبل العمل      وهكذا بعد اذا أوجب حل



وما به عَيْلٍ لَنْ يَنْقُضَ وَلَا يَضْمَنُ الْمُتْلِفُ إِنْ تَحَوَّلَا  
لِغَيْرِ قَاطِعٍ وَذَا الْقَيْدُ اعْتَبِرَ فِيمَا بِهِ بَيْنَ مِنَ الْحُكْمِ ذَكَرَ

﴿مَسْئَلَةٌ﴾

يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ لِلنَّبِيِّ أَوْ عَالِمٍ بِجَهْدٍ وَفَى \*  
أَحْكَمُ بِمَا تَشَاءُ يَكُنْ مَرْضِيًّا وَذَا يَكُونُ مَدْرَكًا شَرْعِيًّا  
بِسْمِ تَفْوِيضٍ وَأَمَّا الشَّافِعُ رَدَّدَ قَبْلَ فِي الْجَوَازِ وَاسِعٍ  
وَقِيلَ فِي الْوُقُوعِ وَالسَّمْعَانِ يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ دُونَ الثَّانِي  
ثُمَّ عَلَى الْجَوَازِ فَالْمُخْتَارُ لَمْ يَقَعْ وَفِي تَعْلِيْقٍ أَمْرٌ أَنْبَرَمُ  
بِخَيْرَةِ الْأُمُورِ جَا تَرَدَّدُ قُلْتُ الْمَعِينُ الْجَوَازَ يُعْضَدُ

﴿مَسْئَلَةٌ﴾

بِأَخْذِ قَوْلِ الْغَيْرِ مَنْ لَا يَعْرِفُ دَلِيلُهُ تَقْلِيدُنَا يُعْرِفُ  
يَلْزَمُ غَيْرَ ذِي اجْتِهَادٍ قَبْلَ إِنْ لَهُ اسْتِقَامَةٌ اجْتِهَادُهُ تَبْنِ  
قُلْتُ وَذَا الشَّرْطُ الَّذِي قَدْ اُطْلِقَ فِي عَالَمٍ لِلْاجْتِهَادِ مَا ارْتَقَى  
وَمَنْعُ الْأَسْتَاذِ فِي الْقَوَاطِعِ تَقْلِيدُهُ وَقِيلَ ذَا الْعِلْمِ أَمْنَعُ  
وَلَوْ سِوَى مُجْتَهِدٍ أَمَّا إِذَا لِلْحُكْمِ ظَنٌّ بِاجْتِهَادٍ فَذَا  
حَرْمٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَقْلَدُ كَذَا لَدَى الْكَثَرِ مَنْ يَجْتَهِدُ  
قُلْتُ عَنَى مِنْ لَاجْتِهَادِ أَهْلًا لَكِنَّهُ اجْتِهَادُهُ مَا أَعْمَلَا  
ثَلَاثُهَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي فَقَطْ رَابِعُهَا إِنْ كَانَ فِي الْعِلْمِ أَحْطَى  
وَعِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ قَالَ الْخَامِسُ فِيمَا يَنْخَصُّهُ أَجَازُ السَّادِسُ

﴿مسئلة﴾

اذا تكرر ماله ذا اجتهدا      وما اقتضى الرجوع قد تجدد  
وللدليل الاولى ما قد ذكر      وجب قطعا ان يجدد النظر  
كذا اذا لم يتجدد قلت ما      حكى خلافا وهو جار فيهما  
لا ذا كرا له كذا مستفى      عامى ولو مقلدا للميت \*  
فتقع التى افاد ثانيا      فهل يعيد ذا السؤال الماضيا \*

﴿مسئلة﴾

تقليد مفضول اجز على الاحد      ثالثها المختار للذ ذا اعتقد  
فاضلا او مساويا ومن هنا      بحث عن الأرجح ما تعينا  
فان يكن رجحان شخص بعقد      قلده لا غيره اذ لم يفد  
وراجح علما يفوق من رجح      فى ورع لدى اجتماع فى الاصح  
تقليد ميت جاز والامام لا      ثالثها بفقد حي للبلا \*  
قلت بهذا قطع للذ أصله      رابعها قال الصفى ان نقله  
مجتهد فى مذهب الذى هلك      فيه أحوال الفرض بالذى سلك  
اذا الكلام فى الذى عنه انضبط      فلا يحى ما الصفى قد شرط  
وجوزوا استفتاء شخص قد عرف      بأنه بوصف آلافتا متصف  
أو ظن أى بشرة تقوى له      بين العدا بالعلم والعدالة  
وبانتصابه مع استفتا ولو      يكون قاضيا وقيل قد أبوا  
ذا فى المعاملات لامن جهلا      وليجب البحث على ما فضلا

عن علمه قلت الاصح هاهنا      الاستفاضة عن البحث غنى  
فانه يجزئه ظهور      عدالة وذا هو المشهور  
وانه خبر واحد كفي      أهلية قلت اذا ذى عرفا  
للعامى أن يقول للشيخ الذى      افتاه بين ما لذا من مأخذ  
مسترشدا ثم بيانه وجب      ان لم يكن يخفى عليه ما طلب  
﴿مسئلة﴾

لمن لتفريع وترجيح رقى      ولو سوى صعب اجتهاد اطلقا  
افتاؤه بمذهب المجتهد      علم مأخذا عليه يستند  
ثانها ذا عند فقد المجتهد      رابعها ولو سوى راق وجد  
عن ذى اجتهاد ربما الوقت خلا      وذا الحنابلة منع مسجلا  
وابن دقيق العيد ما لم يُمن      قواعد الشرع انقراض الزمن  
والمصطفى وقوع هذا ما عهد      والعامى ان يفتوى مجتهد  
عمل فى حادثة فليس له      فى مثلها الرجوع عما عمله  
قلت عليه أجمعوا وقيل بل      مجرد الافتاء يلزم العمل  
وقيل بالشروع فى الاتيان      وقيل ان يلتزم السمعانى  
ان وقعت فى نفسه صحته      قلت وهذا ينبغي نصرته  
وابن الصلاح ان نظير أعدما      فان تجد فخيرن بينهما  
وجاز فى خلافها فى الاعدل      رجوعه لقول غير الاول  
وأوجب وجوده فى الأمكن      ملتزماً لمذهب معين

أرجح أو سوى فينبغي انتحا السعي في اعتقاده ذا أرحبجا  
وهل له الخروج منه قلت قد أجاز هـذا الرافعي فليعتمد  
ثالثها بمتنع الخروج في بعض المسائل وفي بعض يفي  
قلت عني بعضا به عمل مع ذوما به عمل فاخلف رجع  
قولين ' اذ رجوعه عما عمل به باجماع كما مر حظل \*  
تتبع الرخص لا تجوزي خلف أبي اسحاق أعني المروزي  
قلت وفيما قاله عندي نظر في الرافعي انه له حظر

(مسئلة)

هل في أصول الدين تقليد يقع خلف وقيل نظر فيه امتنع  
والأشعري عنه لا يصح ايمان من قلّد والاصح  
قول القشيري ان هذا مفترى عليه والتحقيق ان كان جرى  
أخذ بغير حجة مع ضعف بشك أو وهم فليس يكفي  
أو كان ذاك باعتقاد جازم فانه كاف سوى أبي هاشم  
فليجزم العقيد بأن العالمات له الحدوث جاء وصفا قائما  
ذو صانع ليس له معاند وذلك الله الاله الواحد  
والواحد الشيء الذي لا ينقسم ولا بوجه ما يشبه ينقسم  
والله جل ذودوام وقدم مالموجوده ابتداء وعدم  
حقيقة الخالق للحقائق تخالف المحققو الطرائق  
لم تعلم الآن وفي المعاد هل يمكن أن نعلمها خلف حصل

ليس بجوهر ولا جسم ولا  
 ولا زمانا أى ولا مكانا  
 أحدث ذا العالم لا لينفعه  
 ولم يكن يُحدث بابتداعه  
 فعال ما يريد من رشد وغي  
 القدر الذى قضاء فى الازل  
 قدرته لكل مقدور تصل  
 ٥ فيعلم الدقائق ابلزئيه  
 وكل ما علم أنه يقع  
 بقاءه جلّ بلا بدايه  
 فلم يزل بأسمائه الكريمه  
 ما دل فعله عليها كل تى  
 تنزيه نقص من كلام وبصر  
 وما كتابنا والسنة قد  
 منه الذى معناه باد وجلى  
 وهل يفوض منزهين أو  
 قنت وبالتفويض اذن السلف  
 مع اتفاقهم بأن ان يقدحا  
 ان تقصد التعريف للقرآن  
 بعرض ما زال وحده علا  
 كلاً ولا قطراً ولا أوانا  
 من حاجة ولو يشا ما اخترعه  
 فى ذاته من حادث فذاعه  
 ليس كمثله من الاشياء شى  
 خيرا وشرّا منه بالخلق نزل  
 وعلمه لكل معلوم شمل  
 كعلمه الحقائق الكليه  
 أرادته مالا وقوعه امتنع  
 ومستمرّاً لا الى النهايه  
 وبصفات ذاته العظيمة  
 ارادة علم حياة قدرة  
 سمع تعالى قلت فى البقا نظر  
 أثبتته من الصفات يُعتقد  
 تنزيهه عند سماع المشكل  
 يجنح للتأويل رأيين رأوا  
 والأخذ بالتأويل رأى الخلف  
 ان يجهل التفصيل من قد انتحى  
 فهو كلام ربنا النفسانى

ليس بمخاوق وذا ينطلق  
 يُقرأ بالألسن في الصدور  
 يحجزى على طاعته الثواب  
 إلا إذا غفر غير الشرك  
 أثابة العاصي وأن يُوجعا  
 ويؤلم الدواب والأطفالا  
 يراه مؤمنون في القيامة  
 قلت أرى الامكان فيهما أسد  
 نعم لطف وقعت على الجلى  
 قضى سعيدا لسعيد أزلا  
 ومن جرى في علمه أن يلقي  
 لم يزل الصديق منه بالرضا  
 رضا محبة سوى إرادته  
 ومذهب الجمهور وهو الأسنى  
 رازقنا والرزق ما ينتفع  
 يده الهدى مع الاضلال  
 والاهتدا الايمان والتوفيق أن  
 وخلق طاعة فتي الجويني  
 واللفظ ما للبعد عنده يقع  
 حقيقة بلا مجاز يُرمق  
 يحفظ يكتب في السطور  
 كذا على عصيانه العقابا  
 له تعالى لصريح المسالك  
 بالنكر من عذابه المطبعا  
 ووصفه بالظالم استحالا  
 وهل يرى الآن وفي المنامه  
 أما الوقوع يقظة فالجل رد  
 ووقعت في النوم لابن حنبلى  
 وعكسه الشقى فلان يبدا  
 بالموت مؤمنا فليس بشقى  
 أعدده لكل أمر مرتضى  
 مشيئة قلت كذا إرادته  
 ان جميع هذه بمعنى  
 به ولو كان حراما يقع  
 أى خلق الهدى كما الضلال  
 يخلق للطاعة قدرة البدن  
 وضده الخذلان بالرأين  
 صلاحه أخرى بفعل ما يقع

والحنم والطبع الا كنه اعدد خالق الضلالة بقلب المبعد  
ولجعل ما هيات ممكن ضبط ثالثا مركباتها فقط  
أرسل جلّ رُسُلَهُ للخلق بالمعجزات الباهرات الصدق  
وخصّ طه أنه لهم ختم وأن بعثه جميع الخلق عم  
قلت انتفا البعث الى الملائك أقوى بل الاجماع في هذا حكي  
فضله على الأتنام الملائك فالللائك  
قلت الخواص اذ عوام البشر أفضل من عوامهم في الأشهر  
معجزة خارق عادة قرن به التمحي ومعارض أمن  
تحدّ الدعوى والايمان يرى تصديق قلبه وان يعتبر  
بلا الشهادتين نطقاً إن قدر ذا شرط أو شطر تردّد صدر  
اعمالنا الجوارح الاسلام وحيث لا ايمان لا تنقام  
وقال في الاحسان سيد البشر أن تعبد الله كأنك الخبير  
والفسق لا يزيل ايماناً ومن هلك ذا فسق بايمان قرن  
تحت المشيئة فاما نفعه ثم النعيم أو سماح رحمه  
إما بمحض الفضل أو معه حبي شفاعته النبي أو غير النبي  
أول شافع وأولى أحمد والموت قبل أجل لا يوجد  
قلت رأى الكعبي أن من قتل ذو اختلاس وهو رأى ما قبل  
والنفس بعد الجسم تبقى ثم هل تفنى لدى البعث تردّد حصل  
وماله الشيخ الامام قد ذهب لأبدًا قولان في عجب الذنب

والمزني عنه تصحيح البلا  
 قلت له نجل قتيبة قفا  
 حقيقة الروح النبي أمسكا  
 كرامة الولي حق حاصله  
 لنحو فرع دون والد وأن  
 رأي لأستاذ وهذا فاسد  
 وما نكفر امرأ ببدعته  
 ولا نجوز الخروج أصلاً على  
 وعندنا أن عذاب القبر حق  
 والحشر والصراط والميزان  
 وما عليهما فلم يطرأ فنا  
 وواجب على الأنام قولاً  
 وما على الرب العلي شيء وجب  
 نفتقد المعاد بالأجسام  
 وأن خير أمة المختار  
 حقيقة الصديق والخلافه  
 فعمر الفاروق ثبت الولي  
 وبرأ الله العليم عائشه  
 نمسك عن تشاجر الصحابه  
 من ذين والحديث قد تأولا  
 والأخذ بالحديث أحرى بالوفا  
 عن كشفها فلائق أن نتركها  
 قال القشيري وليست واصله  
 يحيى ميتا قلت قد حكي عن  
 إذ هو انكار لما يشاهد  
 من أهل قبلة الهدى أي شرعته  
 سلطاننا وذو اعتزال فصلاً  
 مع سؤال ملكيه اللذ حق  
 نار الجنان مخلوقان الآن  
 ولا على من فيهما قد أسكنا  
 نصب امام أي ولو مفضولا  
 ومحض فضل ما عليه قد كتب  
 حقاً يقينا بعد ذا الاعدام  
 من بعده رفيقه في الغار  
 بالحق وهو ابن أبي قحافة  
 عثمان ثم المرتضى المولى على  
 فيكفر الرامي لها بفاحشه  
 كلا نراه محرزا ثوابه \*



والشافعي مالكا نعمان مع  
سفیان الثوري الامام أحمد  
والاشعري المكتفي أبا الحسن  
وكيف لا وهو امام السني  
طريقة الجنيد في التصوف  
\* مما الذي عرفانه لنفع  
أن الأصح المستبان زينه  
وقال غيره كثير منا  
والفيلسوف عينه في الواجب  
الممكن المعدوم لا شيء ولا  
ثان لدى أكثرهم ذا أما  
وأن أسماء الاله الحسنی  
ومؤمن أن شاء ربی يحكي  
\* وأنه تلذذ الكفار  
وأن ماله يشار بأنا  
قلت المناسب وأن النفس  
نمت ذا واه وأبضا ناقضا  
والجوهر الفردای الجزء الذي  
وأنه لا حال بين ذي العدم

اسحاق الاوزاعي داود الورع  
باقی الأئمة على نهج الهدى  
نراه في الدين على أوفى سنن  
وحافظ الدين بأوفى جنه  
وصحبه قويمه التصرف  
ولا يضر جهله في الشرع  
أن وجود كل شيء عينه  
قلت لدى التحقيق هذا الاسنى  
قد فعل أول ذى المذاهب  
ذات وليس ثابتا كذا على  
وأنه الاسم هو المسمى  
قصر على التوقيف أعنى الأذنا  
لخوف سوء الختم لا للشك  
لحض الاستدراج لا الأبرار  
الهيكल المخصوص أعنى البدنا  
الهيكل المخصوص أى ماحسا  
لامساكه عن نفسنا فيما مضى  
لا يتجزأ ثابت فيما احتذى  
وذى الوجود خلف ما القاضى حكم

وابن الجويني قلت لكن انتخبنا  
 مع الاضافات أمور تعتبر  
 ما عرض بعرض يقوم  
 ولا محلين يحل في الأصح  
 وانه المثلان كالضدين لا  
 دون الخلافين وأما ما جرى  
 أنهما على الوجود اجتماعا  
 وأنه أحد شقي ممكن  
 يحتاج للسبب وينبغي على  
 من أثر الى المؤثر بما  
 تركب أو أول فعال  
 قلت اقتضى هذا علو الاول  
 قيل المكان سطح حاو بطننا  
 وقيل بعد ذو وجود معلى  
 وقيل مفروض وذا البعد الخلا  
 ذا كون جسمين تباعدا وما  
 وجوهر قد قيل في الزمان  
 قلت ارتضي الامام ذا ولعلك  
 وقيل بل حركة لفلكه

رجوعه عنه وأن السببا  
 في الذهن لا ذاتا وجودا استقر  
 ولا زمانين معا يدوم \*  
 قلت الجواز الفخر في الاولى لمح  
 يجتمعان في الوجود مسجلا  
 بينهما تناقض فلا يرى  
 ولا معا عن الوجود ارتفعا  
 ليس به أولى بقاء الممكن  
 أن علة احتياج ما انجلي  
 امكانه أو الحدوث أوها  
 والثان شرطه وذا أقوال  
 لكن لدى الجمهور ثانيا العلى  
 مس من المحوى سطحا علنا  
 ينقد فيه بعد ذات الجسم  
 ثم الخلائ جاز وقيل لا  
 بينهما شئ بما يمسهما  
 جرد لا جسم ولا جسماني  
 معدل النهار بعضهم سلك  
 وقيل بل مقدار تلك الحركة

واختير قرن متجدد وهم  
 \* ازالة لذلك الابهام  
 \* وان من الاعراض يخلو جوهر  
 ويتناهى بعد كل جوهر  
 \* علته في وقتها والمجتي  
 ذى مطلقا ثالها الرتبة  
 أما التقدم عليه مرتبه  
 وحصر اللذة في المعارف  
 وهي لدى ابن زكريا عدي  
 وقبل ذى ادراك ما يلائم  
 قلت الصواب أن هذه تعد  
 \* قابلا للالم ثم ما يجمع  
 أو ممكن لان ذاته مضت  
 في خارج أو اقتضت أن بعد ما  
 \*

### ﴿ خاتمة ﴾

أول واجب على المكلف  
 وقال الاستاذ المؤدى من نظر  
 وابن الجويني قال وابن فوركا  
 قلت جرى ذا الخلف لفظا آيلا  
 معرفة الله يبرهان وفي  
 لها وقال القاضي أول النظر  
 القصد للصحيح منه مدركا  
 بعد ذى مقاصد أو وسائل

وصاحب النفس الآية ربا  
 ومن يكون عارفا بربه  
 فخاف وارتهب فصار صاغيا  
 فارتكب المأمور والنهي اجتناب  
 فكان جل سمعه مع البصر  
 وصار لله وليا ان سأل  
 وساقط الهمة لا يبالي  
 وفوق جهل الجاهلين يجهل  
 فدونك الصلاح أو فسادا  
 سعادة أو شقوة نعيم  
 وزن بشرع خاطرا فان خلا  
 فان من الوقوع لا الايقاع في  
 وان يك استغفارنا يغتفر  
 من ثم قال السهر وردى اعملا  
 مستغفرا وان يكن منهيا  
 فانه نفسى أو شيطاني  
 حديث نفس كف عن لسانى  
 قلت وفي مجرد العزم احكما  
 اشارة خالف وجاهدتها وان  
 بها عن السفساف والعلى حنا  
 تصور ابتعاده من قربه  
 لما يقول آمرا وناهيا  
 فعنده سيده له أحب  
 ويده كل به صح الخبر  
 أعطاه سؤله وان لا ذ كفل  
 بما انتحى من طرق الوبالي  
 وفي رباق المارقين يدخل  
 قربا من الله أو ابتعادا  
 في منزل البقاء أو جهنما  
 مأموره بادر فذا من ذى العلا  
 منهية خشيت لا توقفى  
 مثله فانا نستغفر  
 وان تخف عجباً فداوى الخلالا  
 فاحذر فليس فعله مرضيا  
 فان تمل فافزع الى الديان  
 وعمل والهم مغفوران  
 بائنه والعزم ما قد صمما  
 فعات تب فان أبت أن تطمئن

وحجة في غيها استلذاذا  
 فاذا كر مجرم هاذم اللذات  
 أولقنوط فاخش مقت الرب  
 وما حوى رحمته والكرم  
 تحقيقها اقلاعه في الحال  
 مع تلافى حق استطاعه  
 سحت ولو من بعدها قل  
 مع دوم اصرار على غير ولو  
 وان شككت هل النهى ينتمى  
 ومن هنا قال الجوينى لو حصل  
 ذا الغسل فيه ثالث أو رابع  
 بقدرة الاله مع ارادته  
 أعطاه قدرة بها استطاعا  
 فالله جل خالق لا مكنسب  
 لاجل ذا القدرة فيما صححوا  
 وأنه المعجز الذى يُخَالِلُ  
 تقابل الضدين لا كالملكه  
 ورجعت طوائف اكنسابا  
 وثالث يقول هذا اختلفا  
 أو كسلا يستحوذ استحوذا  
 وفجأة الزوال والفوات  
 واتل عليها آى غفر الذنب  
 وأعرض التوبة وهى الندم  
 وعزم أن لاعود فى المآل  
 وان بخلق فها اطاعه  
 عن دينه ولو صغير الزلل  
 كان كبيرا حسبها الجلل رأوا  
 أو هو مأمور فامسك تسلم  
 شك له فى حالة الوضوء هل  
 يترك فعله وكل واقع  
 خلاق كسب العبد من بدايته  
 أن يتولى الكسب لا الابداعا  
 وعبد به بعكس هذا منتسب  
 لعمل الضدين ليست تسليح  
 وصف وجودى لها يقابل  
 مع عدم كما الحكيم سلكه  
 وآخرون تركنا الاسبابا  
 أى باختلاف الناس وهو المصطفى

من ثم قبل قصدك التجريد مع	داعية الاسباب شهوة تقع
خفية وعكسه المخطاط	عن ذروة بها العلى يُناط
وقد بجى الشيطان باطراح	جانب رب الناس كالنصاح
في صورة الاسباب أو بكسل	ومهن في صورة التوكل
ومن يوفق الاله يبحث	عن ذين علما بأن لا يحدث
في الكون الا ما اراده ولا	ينفعنا عرفانا بما انجلا
الا اذا اراده تعالى	جدا ومجدا وسما جللا
وقد أنى القول على المطاوب	منقحا موضح الاسلوب
والحمد لله الكريم ظاهرا	وباطنا وأولا وآخرا
ثم سلام وصلاة الرب	على النبي وآله والسحب
ما هطل السحب بوبل وكفا	وحسبنا الله تعالى وكفى

﴿ثم البدر اللامع﴾